

إحياء الأرض الموات

الدكتور محمد الزهني



مركز النشر العلمي
جامعة القاهرة
جدة

إحياء الأرض الموات

الدكتور محمد الرهيلي

الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة دمشق

مركز النشر العالمي

جامعة الملك عبد العزيز

ص ب ١٥٤٠ - جدة ٢١٤٤١

المملكة العربية السعودية

«برامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز»

تشجع جامعة الملك عبدالعزيز البحث العلمي في مختلف مجالات فروع المعرفة . وفي سبيل تحقيق ذلك ، تقوم الجامعة بتمويل بعض هذه البحوث وفق «القواعد التنظيمية للبحوث العلمية بجامعة الملك عبدالعزيز» ، الصادرة بموجب قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم (٢٠) بتاريخ ١٤٠٥/٥/٩ هـ (١٩٨٥/١/٣٠ م) .

والبحث المنشور بعد هو واحد من سلسلة بحوث الاقتصاد الإسلامي التي مولتها الجامعة وأجرها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بكلية الاقتصاد والإدارة .

© ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) جامعة الملك عبدالعزيز .

جميع حقوق طبع هذا البحث محفوظة وملك الجامعة . مسموح بحزنه في أي شكل للمعلومات والاقتباس منه دون إذن من صاحب الحق . غير مسموح بضعفه كاملاً ، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة ، سواء كانت إلكترونية ، أو شرائط ممقطة ، أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً ، أو غير ذلك من الوسائل إلا بإذن كتابي من صاحب حق الطبع .

الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) .

تصدير

الأرض عنصر انتاجي مهم في الاقتصاد وردت بشأنه في الشريعة الاسلامية أحكام متعددة ونما حوله فقه واسع . ومن اللازم لمن يعنون بالاقتصاد الاسلامي الإمام يتلك الاحكام وهذا الفقه لأن ذلك يوضح جانبا من موقف الاسلام من الملكية ، ويؤثر على توزيع نوع معين من الثروة الطبيعية بين الأفراد ، كما يؤثر على تخصيصها بين الاستعمالات المختلفة في المجتمع المسلم وفوق ذلك فان للأحكام الشرعية في هذا الشأن آثارا على حوافز الأفراد الى النشاط الاقتصادي المتصل باستخدام الأرض .

وضمن سلسلة الابحاث التي تصدر عن مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، يسعدني أن أقدم لزملائي الاقتصاديين هذا البحث الذي كتبه الفقيه الدكتور محمد الزحيلي الاستاذ بكلية الشريعة بجامعة دمشق لتعريف الاقتصاد غير المتخصص في الشريعة بجانب من أحكام الأراضي هو المتعلق باحياء الأرض .

وهذا البحث الواضح المستوعب يقدم أساسا طيبا للتحليل الاقتصادي لهذا الجانب من جوانب النظام الاسلامي .

وكمثال على ذلك ، سيرى القاري وجود أكثر من رأي فقهي حول الحقوق التي يكسبها الاحياء لمحيي الأرض . ان تحليل النتائج الاقتصادية المتوقعة لهذه الآراء المختلفة يمهد الطريق لترجيح الرأي الذي يحقق النتائج بأقل محاذير ولاختيار أفضل السياسات الاقتصادية في هذا المجال .

مديرالمركز

د . درويش بن صديق جستنیه

تقديم

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه ، وأتقن صنعه ، وأحكم شرعه ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعثه الله بالهدى والدين القويم ، ليخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد ، فأدى الامانة ، وبلغ الرسالة ، ونصح الأمة ، ودعا الناس الى ما فيه حياتهم وصلاحهم .

وبعد : فهذا بحث مختصر في "احياء الأرض الموات" ، يبين الأحكام الشرعية التي تدعو الى اصلاح الأرض ، وترغب في احيائها ، وتحدد آثارها ، لتعود بالنفع والخير على الناس جميعا ، وقسمته حسب المخطط التالي :

التمهيد عن الأرض ، وأهميتها في الاقتصاد ، واهتمام الشرع بها ، وعمايتها :

الفصل الأول: في تعريف احياء الموات، ومشروعيته، ونماياته .

الفصل الثاني: في كيفية الإحياء .

الفصل الثالث: في شروط الإحياء، وحكم التحجير .

الفصل الرابع: في أحكام الإحياء الفقهية .

الفصل الخامس: في الإقطاع ، وبيان علته بالإحياء .

خاتمة للبحث

المحتويات

الصفحة

هـ	تصدير
ز	مقدمة
١	تمهيد في أهمية الأرض
٢	أهمية الأرض في الاقتصاد
٣	المواقع المؤلم والآثار الخطيرة
٧	عمارة الأرض في الإسلام
١١	الفصل الأول : في تعريف إحياء الموات ومشروعيته وحكمه
١٣	تعريف إحياء الموات
١٥	مشروعية إحياء الموات
١٧	غاية الإحياء ومحاسنه
١٨	حكم إحياء الموات من حيث الوصف الشرعى
٢٠	الموات القابل للإحياء
٢٥	الأرض الموات في العصر الحاضر
٢٩	الفصل الثانى : في كيفية الإحياء
٣٦	الإحياء بالتحجير أو التحويط
٣٨	كيفية الإحياء اليوم
٤١	الفصل الثالث : في شروط الإحياء
٤٣	أولا : شروط المحيى
٤٦	ملحق بشرط المحيى
٤٦	الأمر الأول : القصد فى الإحياء
٤٨	الأمر الثانى : التوكيل فى الإحياء

٤٨	ثانيا : شروط الأرض المحياة
٥٣	مقارنة مع القانون
٥٥	ثالثا : شروط ثبوت الملك بالإحياء
٦٧	الفصل الرابع : فى أحكام الإحياء
٦٩	١ - تملك الأرض المحياة
٧٥	٢ - وظيفة الأرض المحياة
٧٨	٣ - حرىم الأرض المحياة
٨٠	٤ - المعادن فى الأرض المحياة
٨٣	الفصل الخامس : فى الإقطاع وصلته بالإحياء
٨٥	فى الإقطاع
٨٨	أنواع الإقطاع
٨٨	١ - إقطاع التملك
٨٩	٢ - إقطاع الإرفاق أو الارتفاق
٩٠	٣ - إقطاع استغلال
٩١	أهم شروط الإقطاع
٩٢	الإقطاع المؤقت
٩٥	الخاتمة
٩٩	التعليقات
١١٧	مراجع البحث
١٢٣	المستخلص العربى
١٢٥	المستخلص الانجليزى

تمهيد في أهمية الأرض

الأرض هي الكوكب الأثير الذي يرتبط به الإنسان ، من ترابها خلق ، وهي موطنه ومسكنه . والأرض أحد الكواكب السيارة التي ادخر الله فيها أقوات الخلق ، وجعل معاشهم على سطحها ، وأمرهم بالسعي في جنباتها . والأرض منحة الخالق للمخلوق ، تحمل الناس على ظهرها ، وتؤمن لهم الاستقرار ، وتمنحهم السكينة ، وتعطيهم الخير العميم ، والزاد الكافي ، والانتاج الوفير . والأرض واسعة وكبيرة ، بعيدة الأطراف ، عميقة الأغوار ، كثيرة الطبقات ، متنوعة التركيب ، وفي كل شيء منها آية لله وسر من أسرارهِ ، ودلالة على عظمته .

ومع ذلك فإن الله تعالى ربنا الاستفادة من الأرض بعمل الإنسان وسعيهِ ، فالأرض لاتمنح خيراتها سدى ، ولا توزع انتاجها عبثا ، لذلك طلب الله تعالى من الإنسان أن يضرب في الأرض ، ويسعى في البر والبحر ، واستخلفه بها لاعمارها ، ونتيجة لذلك صارت الأرض شغل الإنسان الشاغل منذ القديم ، وأصبحت ملكية الأرض ظاهرة اجتماعية رافقت الإنسان في كل عصر وزمان ، وأخذ توزيع الأراضي مكانا مهما في أعمال الدول ، واحتلت الأرض مركزا بارزا في الاقتصاد .

أهمية الأرض في الاقتصاد :

يمثل الاقتصاد العمود الفقري في حياة الأمم والشعوب ، وله أثر كبير وفعال في المجتمع ، ويأتي في مقدمة الأولويات التي تهتم بها الدول .

ويقوم الاقتصاد على ثلاث دعائم رئيسية ، وهي الزراعة والصناعة والتجارة ، وتتبوأ الأرض مكانا مهما في كل منها ، كما تتبلور جميع النشاطات الاقتصادية على وجه الأرض التي تعتبر الوعاء الكبير لتفاعل البشر مع الحياة ، فالأرض ذات صلة كبيرة بالتجارة ، والصناعة تعتمد على الأرض في بناء المصانع والمعامل ، واستخراج مادة البناء ، واستمداد المعادن والثروات منها .

أما الزراعة فترتكز أساسا على الأرض ، وان ازدهار الزراعة يحقق الاكتفاء الذاتي للدولة ، ويؤمن المحاصيل والمواد الضرورية للمجتمع ، وان فاضت المحاصيل عن الحاجة قامت الدولة بالتصدير ، أما ان كانت الزراعة مهملة ، والانتاج قليلا ، والمحصول ضعيفا ، فان ذلك يؤثر على مكانة الدولة ، ويضطرها الى التبعية والخضوع للشروط المفروضة عليها في سبيل الحصول على الغذاء لشعبها ، ويظهر هذا الأثر الخطير في حالات السلم والحرب ، والبناء والاعمار ، والأمن والاستقرار ، والنهضة والتقدم ، والتعليم والتصنيع .

الواقع المولم والآثار الخطيرة :

والأرض - اليوم ، وفي العالم أجمع - قسمان ، قسم مستثمر بالزراعة واستخراج الخيرات والمعادن ، والصناعة والبناء . وقسم مهمل بدون استثمار ، ويكاد أن يكون هذا القسم هو الأكبر والأوسع على اطار الكرة الأرضية عامة ، وفي العالم العربي والاسلامي خاصة .

ومع أن القسم الأكبر من الأرض مهمل وغير مستثمر فإن الدول والحكومات والمنظمات والقبائل والشعوب والانفراد يتنازعون على القسم الأول المستثمر ، ويتقاتلون عليه ، ويقع فيه الغصب والسرقة ، والمصادرة والاحتلال ، والاستيلاء والاستعمار ، بينما يقل الأمر - نسبيا - بالقسم غير المستثمر . وهو ما يسمى في الاصطلاح الفقهي " الأرض الموات " .

وفي ذات الوقت تنتشر البطالة والفقر في أغلب أنحاء العالم ، ويموت الناس جوعا في عدة مناطق ، بسبب المجاعة ويخيل للبعض أن هذه الملايين خلقت بدون رزق ، وأنه ليس لها رازق - والعياذ بالله - وينطبق على هذا الوضع قول الشاعر العربي :

والعير في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

اهتمام الشرع بالأرض :

وقد اهتم المشرع الاسلامي بالأرض ، وأعطاهما حقها من الرعاية والعناية ، ووجه الأنظار اليها ، وأمر في السعي

نحوها ، والاستفادة منها ، وتكرر لفظ الأرض في القرآن الكريم أربعمئة واحدة وخمسين مرة .

فالأرض خزان الينابيع ، ومصدر الماء الذي تتوقف عليه الحياة ، فقال تعالى : " وفجرنا الأرض عيونا فالتقى الماء على أمر قد قدر " القمر / ١٢ .

والله سبحانه وتعالى ينزل المطر من السماء فيحيي الأرض بعد موتها ، ويخرج خيراتنا للناس ، فقال تعالى : " والله أنزل من السماء ماء ، فأحيا به الأرض بعد موتها ، ان في ذلك لآية لقوم يسمعون " النحل / ٦٥ .

وان الله سبحانه وتعالى خلق في الأرض الجبال الراسيات والبحار والأنهار ليسخرها لخدمة الانسان وأغراضه ، ويستخرج منها الحلية والزينة والطعام ، فقال تعالى : " وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار " ابراهيم / ٣٣ .

والله جعل الأرض واسعة لمنح الانسان الحرية في الحياة ، فينقذ نفسه من الذل والاستكانة والتبعية ، فان ضاق به مكان هاجر الى أرض أخرى لينعم بالعيش الرغيد ، قال تعالى : " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة " النساء / ١٠٠ ، وقال تعالى : " يا عبادي الذين آمنوا ان أرضي واسعة ، فإياي فاعبدون " العنكبوت / ٥٦ .

وذكر القرآن الكريم أن الأرض مقر للخير ، ومســتقر
للنفع ، فقال الله تعالى " وأما ما ينفع الناس فيمكث في
الأرض " الرعد / ١٧ ، وأن الأرض مع السماء مصدر الخيرات
والبركات ، فقال تعالى : ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض " الاعراف / ٩٦ .

ونبه القرآن الكريم الى أن الأرض تنبت الزرع والبقول
طعاما للإنسان ، فقال تعالى : " وآية لهم الأرض الميتة
أحييناها ، وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون ، وجعلنا فيها
جنات من نخيل وأعناب ، وفجرنا فيها من العيون ، ليأكلوا
من ثمره وما عملته أيديهم " يس / ٣٣ - ٣٤ .

كما أن الله تعالى أخرج من الأرض الشجر المثمر ليكون
غذاء طيبا للإنسان ، فقال تعالى : " وفي الأرض قطع
متجاورات وجنات من أعناب ، وزرع ونخيل ، صنوان وغير صنوان ،
يسقى بماء واحد ، ونفضل بعضها على بعض في الأكل " الرعد / ٤ .

وأكد القرآن الكريم أن الله خلق الأرض للإنسان ،
وسخرها له وأودع فيها الخيرات من أجله ، فقال تعالى :
" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " البقرة / ٢٩ ، وقال
تعالى : " وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا
منه " الجاثية / ١٣ . وقال تعالى : " يا أيها الناس كلوا
مما في الأرض حلالا طيبا " البقرة / ١٦٨ .

و بين القرآن الكريم أن الله تعالى أنعم على الانسان بخلافته في الأرض ليمارس الأعمال الصالحة ، وينفذ شرع الله ، فقال تعالى : " واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة " البقرة / ٣٠ .

وأهم من كل ذلك أن القرآن الكريم صرح بأن الله وضع الأرض ، وذلكها لهم للاستفادة منها ، وأمرهم بالسعي فيها ، والضرب في أرجائها ، فقال تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، واليه النشور " الملك / ١٥ . ثم حرض القرآن الكريم على اشارة الأرض ، واصلاحها وتعميرها وبنائها والاستيطان في سهولها وجبالها فقال تعالى : هو أنشأكم من الأرض ، واستعمركم فيها " هود / ٦١ ، وقال تعالى : " واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد عاد ، ويوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا ، وتنحتون الجبال بيوتا ، فاذكروا آلاء الله ، ولا تعثوا في الأرض مفسدين " الأعراف / ٧٤ .

وأخيرا فقد حث القرآن الكريم الناس على النظر في الأرض ، والبحث في أغوارها ، والتنقيب عن خيراتهم ————— للاستفادة من ذلك ، ولمعرفة عظمة الله في خلقه ، وأسرار كونه ، فقال تعالى: " قل انظروا ماذا في السموات والأرض " يونس / ١٠١ ، وقال تعالى: " وفي الأرض آيات للموقنين ، وفي أنفسكم أفلا تبصرون " الذاريات / ٢٠ - ٢١ .

عمارة الأرض في الاسلام :

تبين لنا أن الأرض مصدر الخيرات ، وسيلة الانتاج ، لكن الانتاج في الزراعة وغيره يتم بعمل الانسان ، ويتوقف على تفكيره وتقديره ، وتخطيطه وسعيه ، وانفاقه وبذله ، لذلك دعاه الاسلام أن يقوم بهذه الأعمال ، وحثه على مباشرةها ، وأشابه على آدائها ، لأنها تعود بالنفع والخير عليه وعلى الأمة أجمع ، وعلى الكون والمخلوقات بمسورة أعم في تعمير الأرض والاستخلاف فيها .

وبما أن معظم الناس لا يملكون الأرض ، وأن معظم الكرة الأرضية مهجورة ، فقد دعاهم الاسلام الى اصلاح الأراضي البور ، واحياء الأرض الميتة ، لزيادة رقعة الأرض المزروعة والمعمورة ولتخفيف الضغط على الأماكن القريبة من المدن والقرى ، ولإزالة الاختلافات والنزاعات على أرض محصورة ، وبقعة محدودة ، ولحماية الملكية المحترمة ، وصيانة الأرض المستثمرة في أيدي أصحابها ، وينطلق الآخرون الى أرض جديدة ، قد تفوق الأولى في عطاءها وخيراتها ، كما تفوقها في السعة والجودة .

ورغب الشرع الحنيف بالفرس والزرع عامة ، فقال عليه الصلاة والسلام : " ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير ، أو انسان ، أو بهيمة ، الا كان له به صدقة " وزاد مسلم " الى يوم القيامة " (١) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما من رجل يغرس غرسا الا كتب الله عز وجل له من الاجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغراس " (٢).

وقال صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يغرس غرسا الا كان ما أكل منه له صدقة ، وما سرق منه له صدقة ، وما أكل السبع منه فهو له صدقة ، وما أكلت الطير فهو له صدقة ، ولا يرزؤه أحد الا كان له صدقة " (٣).

قال النووي: " في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع ، وأن أجرها على ذلك مستمر ما دام الغرس والزرع ، وما تولد منه الى يوم القيامة ٠٠٠ " ثم قال : " وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها ، ف قيل التجارة ، وقيل الصناعة باليد ، وقيل الزراعة ، وهو الصحيح . (٤)

قال السرخسي: " وأكثر مشايخنا رحمهم الله على أن الزراعة أفضل من التجارة لأنها أعم نفعاً ، فبعمل الزراعة يحصل ما يقيم المرء به صلبه ، ويتقوى على طاعة الله ٠٠٠ ، ولأن الصدقة في الزراعة أظهر " (٥).

وأكد القائلون بتفضيل الزراعة رأيهم بأن الاكتساب بالزراعة يتضمن التفويض لله تعالى ، والتوكل الكامل عليه ، بعد أخذ الأهمية وحرث الأرض وسقايتها ، واتقاء آفاتها ، ثم يتوقف المحصول والانتاج على ارادة الله " (٦) .

ورغب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبناء على الأرض والغراس فيها ، فقال عليه الصلاة والسلام: " من بنى بنيانا من غير ظلم ولا اعتداء ، أو غرس غرسا من غير ظلم ولا اعتداء كان له أجر جار ما انتفع به خلق الله تعالى " (٧) .

وروى محمد بن الحسن قال : " وفي الآثار أن آدم عليه السلام لما هبط الى الأرض أتاه جبرائيل عليه اسلام بالحنطة ، وأمره بأن يزرعها ، فزرعها وسقاها وحصدها ، ودرسها وطحنها وخبزها " (٨) ، وان اصلاح الأرض واعمارها وزراعتها لاتعود بالنفع على صاحبها فحسب ، بل يمتد نفعها الى الناس أجمع ، وكل ما كان نفعه أعم فهو أفضل ، لقوله صلى الله عليه وسلم: " خير الناس أنفعهم للناس " (٩) ، ولذلك قال بعض الفقهاء: الاشتغال بالكسب أفضل من التفرغ للعبادة ، والمقصود بالعبادة معناها الخاص كالنوافل والاذكار .

وهذه النصوص والآثار التي تبين فضل الزراعة والبناء والاعمار تشمل الأراضي المملوكة للأشخاص ليقوموا بشأنها ، ويسعوا لزراعتها واعمارها والبناء عليها ، كما تشمل الأراضي الميثة التي لا يملكها أحد ، ولم يستفد منها انسان ، فتدعو الشريعة الى اصلاح هذه الأرض واحيائها بالبناء والعمارة والزراعة والغرس ، فتزيد رقعة الأرض المعمورة ، وتتوسع مساحة الأرض المزروعة ، وتقل الأراضي المهملة ، ويزيد الاستثمار والانتاج ، ويعم الخير والنفع ، ويفتح المجال أمام الناس للعمل ، ويقل عدد العاطلين ، وهو ما يساهم في القضاء على

البطالة ، وتخفيف الفقر والفاقة في المجتمع ، ويدفع أخطار القحط ، والموت جوعاً ، وهو ما أراده الشرع باسم " إحياء الموات " وهو محل البحث .

حتى قال العلماء ان الزراعة من فروض الكفاية ، لأن أمر الدين والدنيا والمعاش كلها لا تقوم الا بها ، وكل ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، فان تركها كل الناس أثموا ، وان فعلها بعضهم سقط الحرج والاثم عن الباقيين (١٠).

الفصل الأول

في تعريف احياء الموات ومشروعيتها وحكمه

- تعريف احياء الموات ■ مشروعية احياء الموات
- غاية الاحياء ومحاسنه ■ حكم احياء الموات
- من حيث الوصف الشرعي ■ الموات القابل للاحياء
- الأرض الموات في العصر الحاضر

تعريف إحياء الموات

الموات في اللغة ضد الحياة ، أي لا روح فيها ، والأرض الموات هي الأرض التي لم تحي بعد ، وهي الأرض التي ليس لها مالك ، ولا بها ماء ، ولا عمارة ، ولا ينتفع بها، وسميت مواتا لأنها خلت من العمارة والسكان تسمية بالمصدر (١١) .

والإحياء لغة : جعل الشيء حيا ، وإحياء الأرض بث الحياة فيها بالاحاطة أو الزرع أو العمارة ، ونحو ذلك ، تشبيهها بإحياء الميت وبث الروح فيه (١٢) .

وإحياء الموات في الاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى اللغوي ، مع تشبيه الأرض بالإنسان الذي يتكون من جسد وروح ، والأرض تتكون من مادة ، وروحا بالحياة عند الاستفادة

منها بالزراعة أو العمارة والبناء ، ولكن الفقهاء ذكروا تعريفات متفاوتة مراعاة لاختلاف الشروط التي يراها كل منهم ، وتقتصر على تعريف واحد من كل مذهب ، ويدخل تعريف الأرض الموات في تعريف الأحياء .

عرف الحنفية إحياء الموات بأنه : " التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو كرب (حراثة) أو سقي " وهذا يعني أن الأحياء هو أن يجعل الأرض صالحة للزراعة والسكن ، وأن الأرض الموات هي التي لا ينتفع بها ، لانقطاع الماء عنها ، أو لغلبته عليها ، وليست مملوكة لأحد ، وتكون خارجة عن البلد (١٣) .

وعرف ابن عرفة من المالكية إحياء الموات بأنه : " لقب لتعمير دامر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها " ، وموات الأرض عندهم : ما سلم عن الاختصاص بعمارة عن بناء أو غرس أو تفجير ماء ونحو ذلك ، ولو اندرست تلك العمارة ، أو هي الأرض التي لا مالك عليها ، أو لا نبات بها ، وقال الشيخ عليش : " الموات ما لم يعمر من الأرض ، والمحياة ما عمرت ، والأحياء التعمير " (١٤) .

وعرف القاضي البيضاوي الشافعي إحياء الموات بأنه " عمارة أرض لا مالك لها " ، وعرف النووي الموات بأنه " الأرض التي لم تعمر قط " (١٥) .

ولم يعرف الحنابلة إحياء الموات ، وإنما عرفوا الأرض الموات بأنها: " الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملـك معصوم " أو هي " الأرض الخراب الدارسة التي لم يجر عليها ملك لأحد ، ولم يوجد فيها أثر عمارة " وذكروا أن الإحياء تملك للأرض بالحيازة ، أو التعمير بالعمارة العرفية لما يريده المالك " (١٦) .

ويظهر من هذه التعريفات أن إحياء الموات هو بث الحياة في الأرض التي تكون بحكم الميث ، للارتفاع بها ، وإصلاحها بالبناء أو الغرس أو الحرث أو السقي ، والاستفادة منها بكل الوسائل التي تعود بالنفع على الإنسان ، ضمن شروط معينة ، وأعمال مخصوصة عرفا ، تتناسب مع طبيعة الأرض والغرض المقصود منها .

مشروعية إحياء الموات :

الأصل في إحياء الموات أنه مشروع باتفاق الفقهاء ، وثبتت مشروعيته بالسنة الشريفة ، وإجماع الصحابة ، والمعقول .

ففي السنة أحاديث نبوية كثيرة تدل على مشروعيتها الإحياء ، وتدعو إليه ، نذكر أهمها :

- ١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أحيا أرضا ميتة فهي له " وفي لفظ آخر: " من أحاط حائطاً على أرض فهي له " (١٧) .

٢- عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق " (١٨) .

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها " (١٩) .

٤- عن أسمر بن مِزْرَس قال : " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته ، فقال : من سيق الى مالٍ يسبق اليه مسلم فهو له ، قال : فخرج الناس يتعاهدون ، يتخاطون " (٢٠) . ومعنى يتعاهدون : أي يسرعون السير ويتخاطون : أي يعملون على الأرض علامات بالخطوط ، وتسمى الخطط ، واحدها خطة .

فهذه الأحاديث تدل على جواز الإحياء ، وتحت على القيام به ، وأن إحياء الأرض يفيد الملك ، وأن الشروع فيه يعطى الحق بالأولوية والأسبقية للإحياء والتملك ، وسوف ترد أحاديث أخرى في خلال البحث .

وأما اجماع الصحابة فقد ثبت بالتطبيق العملي لهذه الأحاديث ، وقضى بها الخلفاء الراشدين ، وسار العمل عليها ، ولم يخالف في ذلك أحد ، قال عروة : قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته به ، وقال عامة نفعها الأمصار على أن الموات يملك بالإحياء ، وأن اختلفوا في شروطه (٢١) .

وأما المعقول فإن الأرض لله يورثها من يشاء ، ويسخرها
للإنسان لينتفع بها ، ويستفيد منها ، والناس بحاجة إلى
تعمير الأرض ، والتوسع في البناء ، والبحث عن مـوارد
جديدة للزراعة والغراس ، ليتحقق النفع العام ، وتزيـد
الثروة ، ويتوفر الرقاه والسعة على الناس ، وهو ما تدعو
إليه الشريعة الغراء ، كما يكون الإحياء تسببا للخصب
والزيادة في أقوات الناس ، وتأمين المعاش لهم .

غاية الإحياء ومحاسنه :

ويؤكد مشروعية الإحياء ما يترتب عليه من محاسن ، وما
يحقق من تطبيق أحكام الشرع في الدعوة إلى إصلاح الأرض ،
والترغيب بالبناء والعمران والزراعة ، والإشادة بالمزارعين،
مع الدعوة إلى تنظيم الأرض ، وإقامة البناء عليها ، وتوفير
المسكن للمحتاجين ، والمساهمة في القضاء على أزمة السكن
مع أن الأرض واسعة ، وما يترتب على الإحياء من نماء الثروة،
وزيادة الخصب ، وتوفير القوت ، لتخفيف الفقر ، وتأمين
الغذاء ، وتسهيل الحصول عليه ، والمساهمة في مساعـدة
الفقراء ، مد يد العون اليهم ، كما يفتح الإحياء مـوردا
لبيت المال يعين الدولة على القيام بواجباتها ، والوصول
إلى أهدافها ، وخاصة أن مصادر الطبيعة للانتاج تنحصر في
الأرض ، وما تدخره من المياه والمواد الأولية لجميع أوجه
الانتاج .

وقد لمس المشرع القانوني هذه الغاية والحكمة من
احياء الموت ، فقرر مشروعيتها في القانون المدني ، بشروط
خاصة ، ليحقق الأهداف السامية المشار اليها ، يقول الدكتور
سوار : " ولقد أراد المشرع (في المواد ٨٣٢ - ٨٣٥ من
القانون المدني السوري) من وراء جعل الاستيلاء على الارض
الموت سببا لكسب حق التصرف عليها : تشجيع الأفراد على
احياء هذه الأرض ، واستثمارها ، كي تزداد رقعة الأراضي
المعمورة ، ويزداد ، من ثم ، الدخل القومي في البلاد " (٢٣) .

تفيد الأدلة السابقة في مشروعية الاحياء على وصفه
بالاباحة ، وأن حكمه التكليفي هو الاباحة عند الجمهور ، لأن
الأحاديث السابقة تركت حرية الاختيار للشخص في القيام
بالاحياء أو تركه وخالف في ذلك الشافعية ، وقالوا : ان احياء

الموات مندوب ، لورود الحث على القيام بهذا الفعل ،
والترغيب فيه ، وأنه يحقق مقاصد الشرع في تأمين مصالح
الناس بجلب النفع لهم ، وتوفير الخير بين أيديهم ، مما
يجعل صفة الأحياء مندوبا إليها ، ويؤيد ذلك الأحاديث
الكثيرة التي وردت في فضل الزراعة والتعمير والتشجير ،
مما يجعل الأحياء مناطا للثواب والأجر من الله تعالى ،
وهذا هو حد المندوب الذي طلب الشارع فعله طلبا غير جازم ،
ويثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه (٢٤) .

واستدل الشافعية أيضا على أن الأحياء مستحب بقوله صلى
الله عليه وسلم : من أحيا أرضا ميتة قله فيها أجر ، وما
أكلت العوافي منها فهو له صدقة " (٢٥) ، وشبوت الأجر على
الفعل يدل على الاستحباب والندب .

وذهب العلامة الشيخ محمد أبو زهرة الى اعتبار الأحياء
واجبا ، فقال : وأحياء الموات يكون واجبا على القـاـدر
عليه اذا كانت الأرض ليس لها مالك معروف في الاسلام " (٢٦) ،
ولعله استند الى ظواهر الأحاديث التي تطلب الأحياء ، والى
الحكمة من تشجيع احياء الموات .

وأرى أن الراجح هو قول الشافعية ، لأنه يتفق مع
مقاصد الشرع ، والدعوة الى العمل والتعمير والزرع ، وأنه
سبب لزيادة الأقوات والخيرات للناس ، ووسيلة الى الخصب
واستثمار الأرض ، وأن الأحاديث مصرحة بثبوت الأجر والصدقة ،

وأما حملها على الإيجاب فلا دليل عليه ، لأن الواجب يشـأب فاعله ، ويعاقب تاركه ، ولم يقل أحد من العلماء باستحقاق العقاب لمن يترك إحياء الموات .

الموات القابل للإحياء :

ذكرنا تعريف الأرض الموات عند ذكر تعريفات الفقهاء لإحياء الموات ، ولكن العلماء يبنوا بالتفصيل الموات القابل للإحياء ، وحددوا ذلك بدقة أكثر ، وعبارات أصح ، ليكون الأمر واضحاً لا التباس فيه ، لأن الأراضي على أنشـواع وصفات (٢٧) ، ولا تصلح جميعها للإحياء ، ولذا نذكر الحالات المتفق عليها ، ثم نعرض الحالات المختلف فيها ، وسـميرد مزيد تفصيل لذلك في شروط الإحياء .

اتفق الفقهاء على أن الموات القابل للإحياء هو الأرض التي لا مالك لها ، ولا يوجد فيها اختصاص لفرد أو جماعة ، وليس فيها أثر عمارة أو انتفاع سابق .

كما اتفق الفقهاء على أن الأرض المملوكة - بأي سبب من أسباب الملك المشروعة - لا يجوز إحياءها ، وكذلك لا يجوز إحياء الأرض التابعة لأرض مملوكة ، وإنما ينحصر حق الانتفاع في هاتين الحالتين بالمالك ، أو المختص بالانتفاع ، قال ابن عبد البر : " أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياءه لأحد غير أربابه " (٢٨) .

واختلف الفقهاء في أنواع أخرى من الأرض ، منها :
 أولاً : الأرض الدارسة ، وهي الأرض التي ملكها شخص بالاحياء ،
 ثم تركها حتى درست وعادت مواتا ، فاختلف الفقهاء
 في جواز احيائها على ثلاثة أقوال :

القول الاول : ان هذه الأرض لا تملك بالاحياء ، لأن الملك الثابت
 بالاحياء الاول لا يزول بالترك ، ولأن الاحاديث
 السابقة في احياء الأرض مقيدة بالأرض الميتة غير
 المملوكة ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " من
 أحيأ أرضاً ميتة ليست لاحد " ، وقوله عليه الصلاة
 والسلام : " في غير حق مسلم " ، وفسر هشام بن
 عروة حديث " ليس لعرق ظالم حق " بهذه الصورة ،
 ولأن الشخص الذي أحيى الأرض في السابق تملكها ،
 فان تركها حتى عادت ميتة فهو أولى بها - على
 الاقل - من غيره ، لأنه سبق الى مال م سبق اليه
 غيره ، فهو أولى بها ، وهذا مذهب الشافعية
 والحنابلة ، وقول سحنون من المالكية ، وقول
 الامام محمد من الحنفية ، قال الخطيب الشربيني :
 " ولا يملك ما خرب منه بالاحياء " ، وقال ابن قدامة :
 " ماملك بالاحياء ثم دثر (قدم وطال عليه العهد
 بعدم العمارة) وعاد مواتاً فهو كالذي قبله
 سواء " أي الأرض التي لها مالك معين ، وأعضاء
 هؤلاء : فان عرف المالك الأول غيب له أو لورثته ،

• وان لم يعرف فهي لقطة ترجع الى بيت المال (٢٩).

القول الثاني : أن الأرض التي اندرست تملك بالاحياء ، لأن الأرض المدروسة تعتبر ميتة ، ولأن أمل هذه الأرض مباح ، فإذا ترك المحيي الأول الانتفاع بها عادت مواتا ، وصارت أرضا مباحا ، فيجوز احيائها ، لعدم الحديث السابق : " من أحيا أرضا ميتة فله " وهذا هو القول الراجح عند المالكية والامامية (٣٠).

القول الثالث : أن الأرض المملوكة بسبب الاحياء أو بسبب آخر إذا تركت ، ولم يعرف لها مالك بعينه ، وكانت بعيدة عن القرية والعمران ، تعتبر أرضا ميتة . ويجوز احيائها من جديد ، وتملك بسبب الاحياء اللاحق ، وهو رأي الامام أبي يوسف من الحنفية ، وهو الراجح عندهم (٣١).

وأرى ترجيح القول الأول لقوة أدلته ، وأن الأرض الميتة إذا أُحييت أصبحت مملوكة للمحيي ، فان تركها فلا تعود ميتة ، فان عرف المالك فهي له أو لورثته ، وان لم يعرف فهي لقطة توضع في بيت المال •

ثانيا : الأرض التي يوجد فيها آثار ملك قديم من الجاهلية ، لكونها معمورة سابقا ، ثم خربت كأثار الروم ومساكن شمود ، ففيها قولان :

القول الأول : أنها تملك بالاحياء لزوال الملك السابق ، وعدم حرمة ملك الجاهلية ، ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم أطلق على هذه الأرض بأنها " عادية " نسبة الى قوم عاد ، كناية عما تقادم ملكه ، ثم أباح تملكها ، فقال عليه الصلاة والسلام : " عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هويعد لكم ، فمن أحيا شيئا من موتان الأرض فله رقيبتها "، (٣٢) وهذا رأي الأئمة الثلاثة ، والقول الأظهر عند الشافعية ، واستثنى الحنابلة في قول مساكن شمود ، فانها لاتحيي ، لتبقى للعظة والاعتبار والبكاء (٣٣) للحديث الصحيح عن ابن عمر قال : " لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر قال لاتدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ، ان يصيبكم ما أصابهم الا ٠٠٠ أن تكونوا باكين ، ثم قنع رأسه ، وأسرع السير حتى أجـاز الوادي " (٣٤) .

القول الثاني: أنها لاتملك بالاحياء لثبوت الملك القديم عليها ، والملك لايزول بالتقادم ، ولأن الأرض المملوكة في الجاهلية ، وفيها آثار البناء والعمران لاتعتبر مواتا ، فلا يطبق عليها أحاديث احياء الموات ، وهذا هو القول الثاني عند الشافعية (٣٥)

ويظهر ترجيح القول الأول ، لأن الملك القديم غير محترم من جهة ، ولأن صاحبه غير معلوم من جهة ثانية ، فتعتبر الأرض مواتا ، وتطبق عليها أحاديث إحياء الموات .

ثالثا : الأرض المملوكة لمجهول :

وهي الأرض التي كانت عامرة في العهد الاسلامي ، من قبل مسلم أو ذمي ، ولكن لم يعرف مالکها ولا وارثه بعد زمن طويل ، ففيها قولان أيضا :

القول الأول : أنها لا تملك بالاحياء ، وهو قول الشافعية ، والحنابلة في الصحيح عندهم ، وقول محمد بن الحسن ، وقان الشافعية تعتبر هذه الأرض مالا ضائعا ، وأمرها الى الامام في حفظها الى ظهور المالك ، أو في بيعها وحفظ ثمنها ، أو استقراضها على بيت المال ، وقال الحنابلة : تعتبر هذه الأرض فيئا ، وهي بمنزلة ما جلا عنه الكفار خوفا من المسلمين ، فيوزع في سبيل المصالح العامة ، واستدلوا على عدم جواز تملكها بالاحياء بما ورد في الحديث : " من أحيا أرضا مواتا في غير حق مسلم ، فهي له " فالحديث قيد الاحياء بكونه في " غير حق المسلم " ، ولأن هذه الأرض لها مالك ، فلم يجز إحيائها ، كما لو كان المالك معينا ، وقال محمد بن الحسن : لا تكون هذه الأرض مواتا ، وإن لم يعرف مالکها تكون لجماعة المسلمين ، ولو ظهر لها مالك ترد اليه ، ويضمن الزارع النقصان (٣٦) .

القول الثاني : تملك بالاحياء ، لأنها أصبحت أرضا مواتا ، لتركها وعدم الانتفاع بها ، ولا حق فيها لأحد بعينه ، فتطبق عليها أحاديث الاحياء ، وهذا قول أكثر الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد والامامية (٣٧) ، لكن الامامية قالوا ان هذه الارض من الانفال التي تختص بها الدولة ، " واحياء الفرد لشيء من اراضي الدولة ، لا يدرج الارض في نطاق الملكية الخاصة ، ولا ينزع عنها طابع ملكية الدولة ، ولا يمنع الامام من فرض الخراج والاجرة على الارض ، وانما ينتج عن الاحياء حق للفرد بالقدر الذي يسمح له بالانتفاع من الارض ، ومنع الآخرين من مزاحمته " (٣٨) ، وهو ملك الانتفاع والارتفاق كما سيمر معناه .

وأرى ترجيح القول الأول ، لأن هذه الارض أصبحت كالأرض الدارسة ، وتكون كما قال الشافعية كالمال الضائع توضع في بيت المال .

الارض الموات في العصر الحاضر :

ان التنظيم الحديث للدولة ، واعطاء المجال لها في الاشراف والتوجيه والولاية ، دفعها الى تنظيم الاراضي ، وتقسيمها الى قسمين : الاول : الاراضي المملوكة ملكا خاصا للأفراد ، والثاني : الاراضي المملوكة للدولة ، وهي الخاضعة للأحكام العامة للدولة ، واعتبرت كثير من الدول أن كل أرض غير مملوكة للأفراد فهي ملك للدولة ، سواء كانت الدولة تبشر ملكيتها المباشرة عليها ، أم لا ، وسميت

بالأراضي الاميرية ، نسبة الى الامير الممثل للدولة ، وتعددت أسماء الاراضي الاميرية ، وتقسيماتها باختلاف الدول ، وأخذت أسماء متنوعة ، وكلها ترجع الى حق الدولة في التصرف بالأرض أو الاشراف عليها ، ففي سورية مثلاً صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٥ لعام ١٩٥٢ ، وقضى باتباع الاراضي الموات لادارة أملاك الدولة ، (المادة ١) ، وحدد القانون المدني السوري العقارات الملك بأنها العقارات القابلة للملكية المطلقة ، والكائنة داخل مناطق الاماكن المبنية المحددة ادارياً (المادة ٨٦ ف ٢) وما عدا ذلك فهو للدولة ، وتسمى أيضاً الاملاك العامة ، وقسمها القانون المدني السوري الى العقارات الاميرية التي تكون رقبتهما للدولة ، ويجوز أن يجرى عليها حق التصرف ، والعقارات المتروكة المرفقة التي تخص الدولة ويكون لجماعة ما حق استعمال عليها ، وتسمى أرض الارتفاق ، والعقارات المتروكة المحمية التي تخص الدولة أو المحافظات أو البلديات ، وتكون جزءاً من الاملاك العامة ، والعقارات الخالية المباحة أو الأراضي الموات ، وهي الاراضي الاميرية التي تخص الدولة ، الا أنها غير معنوية ولا محددة ، (المادة ٨٦ الفقرات ٣ - ٦) ، ويقرب من ذلك تقسيم الأراضي في العراق بموجب قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لعام ١٩٣٢ ، وهذا يعني أن أراضي الدولة ، والأراضي الاميرية أو الاملاك العامة قسماً ، قسم تملك الدولة رقبته ، وتختص به ، ويبقى تحت تصرفها ، وتضعه لخدمة مصالحها ، أو لارتفاق المواطنين به ، وقسم تشرف عليه الدولة ، وتضعه

تحت سلطتها ، ولكن يمكن لمن يشغله بترخيص من الدولة أن يحمل على حق التصرف أو حق الأفضلية في الانتفاع والاستغلال ، وهو يشبه تماما ملكية الانتفاع أو الارتفاق أو إحياء الانتفاع والارتفاق ، كما يمكن للدولة أن تملكه للأفراد مجاناً أو بعوض (٢/٣٨) .

وهذا النوع الثاني يعتبر في حقيقته مواتاً ، وقد سماه القانون المدني " العقارات الخالية المباحة أو الأراضي الموات " مع تعريفها بأنها " الأراضي الأميرية التي تخص الدولة " (٣٩) .

ونصل من ذلك إلى القول أن الأراضي الأميرية المملوكة للدولة في العصر الحاضر تعتبر من " الأرض الموات " ويمكن إحيائها وتنظيمها واستثمارها والاستفادة منها والانتفاع بها من قبل الأفراد ، ولكن بشروط خاصة ، وضمن أحكام محددة تبينها كل دولة على حدة .

الفصل الثاني

في كيفية الاحياء

■ الاحياء بالتحجير أو التحويط ■ كيفية
الاحياء اليوم

الغرض من إحياء الموات هو الاستفادة من الأرض ،
والانتفاع بها ، وبث الحياة فيها ، وقد يكون الغرض من
الإحياء الاستفادة من الأرض بالزراعة أو الفراس أو البناء
والعمارة ، وكل عمل يحقق هذا الهدف يعتبر إحياء ،
وتصبح الأرض المحيية مملوكة أو مختصة بمصاحب العمل
وتختلف الأعمال التي تحقق هذا الهدف بحسب عرف الناس ،
فيرجع إلى عاداتهم بما يرونه إحياء كحد أدنى من
العمل .

ونص الفقهاء على بعض الأعمال التي يثبت بها الإحياء ،
وهي لمجرد التمثيل لا للحصر ، ويبقى المرجع في ذلك إلى

العرف والعادة ، واختلاف الزمان والمكان ، وحرص الفقهاء على تحديد الأعمال الأولى التي ينطبق عليها جوهر الأحياء ، واتفقوا على معظم الحالات .

فقال الحنفية : يكون أحياء الأرض بالبناء أو الغرس أو الحرث أو السقي ، كما يتم الأحياء بالأعمال التمهيدية لهذه الأمور ، كإقامة السد ، أو حبس ماء السيول ، أو إقامة الجسر على النهر ، أو شق القناة والترعة ، أو القضاء البذور ، أو بناء السور ، أو التحويط بالأحجار ، وغير ذلك (٤٠) .

١

وقال المالكية : يكون الأحياء بأحد سبعة أمور ، وهي :

١- تفجير الماء من بئر أو عين ، فيملك الشخص البئر أو العين ، كما يملك الأرض التي يسقيها بهذا الماء ، أو يزرع عليها .

٢- إزالة الماء من الأرض المغمورة به ، فيملك الأرض .

٣- إقامة البناء على الأرض .

٤- غرس الشجر بها .

٥- حرث الأرض وتحريكها وقلبيها وتهيتها للزراعة .

٦ - قطع الشجر ، وإزالة الأعشاب والحشائش بقصد تملك الأرض ووضع اليد عليها .

٧ - تسوية الأرض ، وكسر الأحجار منها ، وتعديل الأرض .

أما التحويط بخط أو حجارة فلا يكون إحياء ، كما سنرى في التحجير ، وكذلك إذا رعى الكلأ منها ، أو أزال العشب ولا يقصد تملك الأرض ، فلا يكون إحياء ، وكذا إذا حفر بئرا للماشية ، ولم يعلن أو يظهر ملكية الأرض المحيطة بها ، فلا يملك إلا البئر وحريمها ، ولا يكون عمله إحياء (٤١).

وقال الشافعية : إن الأعمال التي يتم بها الإحياء ، وتملك بها الأرض ، تختلف بحسب الغرض المقصود من الإحياء ، ويرجع فيه إلى العرف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الإحياء في الأحاديث السابقة ، ولم يبين كيفية معينة ، فيحمل الإطلاق على المتعارف عليه (٤٢) ، فإن كان الغرض من الإحياء السكن فيشترط تحويط الأرض بإقامة الجدران من الآجر أو اللبن أو الطين أو الألواح الخشبية أو القصب ، بحسب العادة ، ويجب سقف بعضها لتكون معدة للسكن ، كما يشترط نصب الباب ، لأن عادة البناء المسكون كذلك ، وقيل : لا يشترط نصب الباب .

وان هذا القصد من الإحياء بناء زريبة للدواب ، أو مستودع للحبوب والغلات وجمع الحطب أو الحشيش والعشب ،

أو مستودع للبضائع والأخشاب مثلاً ، فيشترط التحويط بالبناء بحسب العادة ، وقد لا يشترط السقف أحياناً ، ولا يكفي إقامة أحجار ، أو نصب سعف وفي نصب الباب قولان ، والراجح إقامته كالبناء للسكن .

وان كان الهدف إقامة مزرعة فيكون الإحياء بجمع التراب لتمييز الأرض وفصلها عن غيرها ، وحراستها ، وتقسيمها للسقاية ، وحفر البئر فيها أو إقامة قناة أو ساقية ، ان لم تكن الزراعة معتمدة على المطر ، والراجح أنه لا تشترط الزراعة فعلاً ، لأنها استيفاء المنفعة من الأرض المملوكة ، فلا تشترط ، كالسكنى في البناء .

وان أراد المحيي من إحياء الأرض إقامة بستان للشجر فيشترط فيه ما يجب في المزرعة من جمع التراب ، واحاطة الأرض ، وتسويتها وتأمين الماء ان لم يكفها المطر ، كما يشترط غرس الشجر في بعض الأرض في المراجع من المذهب (٤٣) .

وعند الحنابلة روايتان في كيفية الإحياء :

(الاولى) ان الإحياء هو ما تعارفه الناس إحياء ، لان الأحاديث علقت الملك على الإحياء ، ولم تبين كيفيته ، فيرجع فيه الى العرف ، ويتعلق الحكم بما يسمى إحياء عند أهل العرف، وهذه الرواية تتفق مع قول الشافعية ، ويراعى القصد من الإحياء ، فان أريد الإحياء للسكن فيشترط بناء الجدران

والسقف ، كما جرت به العادة ، وإن أريد الأحياء لحظيرة ، فيكفي الجدار بما جرت به العادة ، ولا يشترط التسقيف ، وإن أريد الأحياء للزراعة فيشترط تهيئتها للزراعة ، وسوق الماء لها من النهر أو البئر ، وقطع الأحجار ، وتنقية الأرض منها ، وإن كانت الأرض غياضا وشوكا فيشترط أن يقطع الأشجار ، ويزيل العروق ، ويحبس الماء ، وهكذا .

(الرواية الثانية) وهي الأرجح : أن أحياء الأرض يتم بالتحويط ، وهو إقامة الجدار حولها ، سواء أرادها للبناء أو البزراع أو الحظيرة للغنم أو الخشب ، بحيث يمنع الحائط ما وراءه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " من أحاط حائطاً على أرض فهو له " (٤٤) ويكون بناء الجدار بما جرت به عادة أهل البلد من لبن أو آجر أو حجر أو قصب أو خشب ، ولا يشترط السقف ولا الباب كما لا يشترط تعيين النية بالمقصود عند البناء لاطلاق الحديث .

ويعتبر من الأحياء أن يجري الماء إلى الأرض من النهر أو أن يحفر لها بئرا ، ويخرج الماء منه إن كانت الأرض لا تزرع إلا بالماء ، فإن لم يخرج الماء فهو كالمتحجر الذي شرع بالأحياء ، كما سيأتي ، ويعتبر في الأحياء أيضا أن يفرس الشجر ، وأن يزيل الماء من الأرض المغمورة به كالأرض البطائح ، أما مجرد الحرث والزرع فلا يعتبر أحياء ، لأنه لا يراد للبقاء (٤٥) .

الاحياء بالتحجير أو التحويط :

عرف القاضي عياض التحجير فقال : " هو ضرب حدود حول ما يريد احياءه " (٤٦) ، وذلك يعني أن يضع المحيي العلامات حول الارض ، بأن يضع حولها أشواكا ، أو ينصب أحجارا ، أو يفرز خشبا ، أو يقيم أسلاكاً شائكة ، أو يحصد ما فيها من العشب والحشائش ويضعه حولها ، أو يحرق ما فيها من الشوك ، أو يرسم خطا عليها ، أو يرعى الكلأ منها ، أو يحفر بئرا للماشية بها ، ومثل ذلك كل شروع في الاحياء ، يعتبر تحجيرا بالاصطلاح الفقهي ، والتحجير للاعلام بالاحياء ، مشتق من الحجر ، وهو منع الغير من الارض ، أو من الحجر ، وهو وضع علامة من الاحجار حولها .

ونظرا لوقوع هذه الافعال كثيرا فقد بين الفقهاء حكمها ، واتفق العلماء على أن التحجير لايعتبر احياء ، ولا يصلح سببا للتملك ، لكن المتحجر أحق بالارض المتحجرة من غيره (٤٧) .

وشرح فقهاء الحنفية بذلك فقالوا : لايعتبر التحجير احياء ، لأن الاحياء يعني القيام بعمل في الأرض يجعلها صالحة للزراعة أو البناء ، والتحجير ليس كذلك ، لكن المتحجر أولى بها من غيره ، ويحق له احيائها قبل غيره ، وينتقل هذا الحق الى وارثه عند الجمهور ، ويبقى الحق للمتحجر خلال ثلاث سنوات ، فان لم يفعل أخذها الحاكم منه ،

وأعطائها لغيره .

واتفق الشافعية في هذا مع الحنفية ، وقال الحنفية والشافعية والحنابلة ان هذا الحكم في كون المتحجر أولى من غيره هو حكم ديانى ، فيما بين العبد وربه من حيث المؤاخذة والجزاء ، أما الحكم القضائى الذى يبت به القاضي فهو أنه لاحق للمتحجر في الأرض ، فان أحيائها شخص آخر قبل مضي المدة ، فقد ملكها ، لوجود سبب الملك وهو الإحياء (٤٨) .

وقال الحنفية في قول مرجوع : ان التحجير يفيد ملكا مؤقتا بثلاث سنوات ، فلو أحيائها غيره خلال هذه المدة فلا يملكها ، وهو قول الحنابلة (٤٩) .

ونص الشافعية والحنابلة على تحديد المدة عرفا ، فان طالت مدة المتحجر كنحو ثلاث سنوات ، فانه يؤذن بذلك ، ويخير بين الإحياء والتملك ، وبين الترك لمن يحييها ، حتى لا يضيق المتحجر على غيره ، فان أبدى المتحجر عذرا للتأخير ، وطلب مهلة للإحياء ، أمل شهرين أو ثلاثة شهور حسبما يراه الحاكم ، ومع ذلك فان أحيائها آخر خلال مدة الإسهال ملكها عند الشافعية وقول عند الحنابلة ، واستدلوا على حق الأول الديانى بقوله صلى الله عليه وسلم " من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به " (٥٠) ، فان كان للمسلم حق فيها فلا يصح إحيائها ديانة ، لكن ان أحيي الآخر فقد ملك ، لأنه قام بالإحياء فعلا وحقيقة .

وقال انمالكية: ان حفر بئرا للماشية فلا يكون احياء
الا أن يقصد الملكية ويبينها حين الحفر ، فيكون عمله
احياء (٥١).

كيفية الاحياء اليوم :

ان القواعد والضوابط التي ذكرها الفقهاء في كيفية
الاحياء تنطبق على الاحياء في العصر الحاضر ، لأنها تعتمد
على الغرض والهدف من الانتفاع بالأرض والاستفادة منها ،
وتحويلها من أرض ميتة الى أرض عامرة ، وقاعدة الفقهاء
مرنة ومتوافقة مع اختلاف العصر ، لأنها تعتمد على العرف
والعادة فيما يعتبر احياء باختلاف الزمان والمكان ، ولذلك
نص القانون المدني السوري على بعض أعمال الاحياء للتمثيل،
وبما يتفق مع الفقه الاسلامي ، فقال : " اذا أثبت صاحب حق
الأفضلية أنه أحيى أرضاً ، أو بنى عليها أبنية ، أو غرس
فيها أغراساً ... ، فإنه يكتسب مجاناً حق تسجيل التصرف
على القسم الذي أحياه ، أو غرسه ، أو أنشأ عليه أبنية "
(المادة ٨٣٤) ، والشرط في هذه الأعمال أن يكون الاحياء
جدياً في البناء أو جعل الأرض معدة لنوع من الاستغلال المفيد،
أو صالحة للزراعة بإنشاء المساقى والجداول ، أو غرس
الأشجار (٥٢).

والجدير في الأمر أن المحيي يجب أن يراعي الأنظمة
المرعية في تقسيم الأراضي ، وتخصيصها للبناء عامة أو للسكن

أو للصناعة أو للزراعة ، وان يقوم فعلا بالاعمال التي تنص عليها الأنظمة المطبقة ، حتى ولو كان في نوع البناء بالحجر أو الاسمنت أو الخشب أو الحديد ، وغير ذلك من الشروط المعمول بها ، والتي وضعتها الدولة لتحقيق الممالح العامة ، وبمقتضى السياسة الشرعية في التصرف على الرعية ، ومن ذلك على سبيل المثال : الأنظمة التي تحمي الغابات ، وتمنع قطع الاشجار .

الفصل الثالث

في شروط الأحياء

- شروط المحيي ■ ملحق بشرط المحيي
- شروط الأرض المحيية ■ مقارنة مع القانون
- شروط ثبوت الملك بالأحياء .

اشترط الفقهاء عدة شروط في إحياء الموات وأصلح الارض ، بعضها يتعلق بالشخص المحيي ، وبعضها يختص بالأرض المحيية ، وبعضها يتمل بأجراء الإحياء وكيفية ، وتنبه للبحث نقسم شروط الإحياء الى ثلاثة أقسام وهي شروط المحي ، وشروط الأرض المحيية ، وشروط ثبوت الملك في الإحياء .

أولا : شروط المحيي :

المحيي هو الشخص الذي يقوم بالإحياء ويمارسه ، ويباشر أحد أسباب التملك والاختصاص .

واكتفى جمهور الفقهاء بقولهم : يشترط في المحيي أن تتوفر فيه أهلية التملك فقط ، وبالتالي يجوز إحياء كل شخص يملك المال ، لأن الإحياء فعل يملك به الأرض كالاصطياد للطير

والحيوان ، فيصح الأحياء من المسلم والذمي ، والكبير والصغير ، والعاقل والمجنون ، والحر والعبد لسيد ، وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة ، وقالوا : لافرق بين المسلم والذمي في أحياء الأرض في بلاد الاسلام ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : " من أحيي أرضا ميتة فهي له " ، ولأن الأحياء سبب الملك فيستوى في ذلك المسلم والذمي كما في سائر أسباب الملك ، ولأن الاستواء في السبب يوجب الاستواء في الحكم ، ولأن الذمي من أهل دار الاسلام ، وتجرى عليه أحكامها ، ويتملك بالأحياء كما يتملك بالعقد والصيد (٥٣) .

لكن مطرفا وابن الماجشون من المالكية منعا من أحياء الذمي في جزيرة العرب ، وهي مكة والمدينة والحجاز والنجد واليمن ، لأن الأحياء يملك صاحبه الأرض ، فيحق للمالك أن يستقر في ملكه ويسكنه ويستوطن فيه ، وهذا يخالف الحديث الشريف : " لا يبقين في جزيرة العرب دينان " (٥٤) .

وقال بقية المالكية : ان حكم الذميين في ذلك حكم المسلمين كسائر البلاد ، لكن قال المالكية في المشهور عندهم : ان الذمي لا يجوز له الأحياء فيما قرب من العمارة ولو بسانن الامام خلافا للباقي الذي سواه بغيره في الأحياء عامة (٥٥) .

واشترط الامامان أبو يوسف ومحمد من الحنفية أن يكون أحياء الذمي للأرض في بلاد المسلمين باذن الامام وفاقا للامام

أبي حنيفة ، أما المسلم فقال الصحبان أبو يوسف ومحمد :
لا يشترط في إحيائه الإذن كما سرى (٥٦) .

واشترط الشافعية وجماعة من الحنابلة وبعض المالكية
أن يكون المحيي مسلماً ، فلا يصح الإحياء من الذمي في بلاد
الاسلام ، وإن أذن له الإمام ، لأن الإحياء استعلاء ، وهذا
ممتنع عليه في دار الاسلام ، ولأن موات الدار من حقوق الدار ،
والدار للمسلمين ، فكان الموات لهم ، كمرافق المملوك
تعتبر خاصة للمالك ، ولو أحيى الذمي أرضاً فلا يملكها ،
ويحق للمسلم أن يأخذها منه ، ويحييها ويملكها ، وإن كان
للذمي فيها زرع يرده له ، لأنه لا أثر لفعله في الإحياء ،
ولو تركها الذمي بنفسه صرف الإمام الغلة في مصالح المسلمين
واستدل أصحاب هذا القول أيضاً بالحديث الشريف : " موتان
الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني " (٥٧) ، فجعل الموتان
للمسلمين (٥٨) .

واتفق الفقهاء على أن المستأمن والحربي لا يحق لهما
إحياء الموات في بلاد الاسلام ، لأنهما من رعايا الدولة
المحاربة ، لكن الأول دخل دار المسلمين بأمان وأذن ، دون
الثاني (٥٩) .

ونص الشافعية على أنه لا يشترط التكليف ، فيصح الإحياء
من الصبي ، ولو غير مميز ، ويملك ما أحياه فيما لا يتوقف
على قصد ، كإحياء المسكن والزريبة ، بخلاف حفر البئر ، لأن

ملكها يحتاج الى قصد الملك ، وقصده لاغ ، لكن يحمل على الارتفاق ، فيكون أولى بها ، كما يجوز للعبد أن يحيي الموات ، ويكون الملك لسيده (٦٠) .

ولم يذكر الجمهور أحكاما لآحياء الصبي والعبد والمجنون ، فيطبق عليهم عموم الحديث : " من آحيي أرضا ميتة فهي له ، فيملكون بالآحياء كغيرهم ، لتوفر أهلية التملك " (٦١) ملحق بشرط المحيي :

ويلحق بشرط المحيي أمران :

الأمر الأول : القصد في الآحياء :

اتفق الفقهاء على اشتراط القصد العام لآحياء ، لأنه تصرف شرعي تترتب عليه أحكام ، فلا بد من توفر القصد له ، لشبوت الملك وغيره ، ولأن أعمال الآحياء تحتل الآحياء ، وتحتل غيره ، فيشترط توفر النية حتى ينصرف العمل لآحياء ، وللحديث المشهور : " انما الأعمال بالنيات " كمن يحفر بئرا فيحتمل أنه يريد تسيلها للنفع ، ويحتمل أنه يريد تملكها ، فلا بد من قصد التملك .

واختلف الفقهاء في اشتراط القصد الخاص بالآحياء ، بأن ينوى من عمله منفعة معينة كالبناء للسكن ، أو البناء للمستودع ، أو الآحياء للزراع أو الفرس أو الحظيرة ، وذلك على قولين :

القول الأول : لا يشترط في الإحياء توفر القصد الخاص ، ويكفي القصد العام ، وهو مجرد نية الانتفاع بالأرض على أي وجه من الوجوه ، ويكفي أن يهيئ الأرض تهئية عامة ، ويزيل عنها صفة الموات ، لتصير صالحة لأي انتفاع من زراعة أو غرس أو بناء أو سكن أو مستودع أو حظيرة للغنم وغيره ، وهو قول الحنابلة والمالكية والحنفية (٦٢) .

القول الثاني : يشترط القصد الخاص في الإحياء ، لأن الإحياء يختلف باختلاف الغرض المقصود منه من أرض للزراعة أو الغرس ، ومن بناء للسكن ، أو حظيرة للغنم ، وهو قول الشافعية (٦٣) ، لكن لو شرع في إحياء لنوع ، كأن قصد الإحياء للسكنى ، فأحياء لنوع آخر كالزراعة فإنه يملكه باعتبار القصد الطارئ ، فإن قصد بالإحياء نوعاً ما ، ثم أحياء بما لا يقصد به نوع آخر فلا يملكه لعدم النية ، كأن حوط أرضاً لتكون زريبة ، ثم قصد السكن بها ، فلا يملكها ، لأن الضابط في كيفية الإحياء هو التهئية للمقصد .

لكن الإمام النووي حرر المسألة بدقة أكثر ، ونقلها عن إمام الحرمين ، بما يتفق مع قول الجمهور ، فقال : ما لا يفعله في العادة إلا الممتلك كبناء الدار واتخاذ البستان يفيد الملك وإن لم يوجد قصد خاص ، وما يفعله الممتلك وغيره ، كحفر البئر في الموات ، وكزراعة قطعة من الموات اعتماداً على ماء السماء ، أن انضم إليه قصد خاص أفاد الملك ، وإلا فوجهان ،

وما لا يكتفي به الممتلك ، كتسوية موضع ، وتنقية حجارة لايفيد الملك ، وان قصده ، تشبيها بالاصطياد ، ثم قال النووي: " اذا قصد نوعا ، وأتى بما يقصد به نوع آخر أفاد الملك " (٦٤) .

لكن رأي الشافعية الأول يتفق مع التنظيم الحديث —
 للأماكن والعمران ، كتخصيص أمكنة للسكن ، وأخرى للمناطق الصناعية ، أو تخصيص أرض لزراعة الحبوب منها ، وأخرى لزراعة القطن ، وثالثة للأشجار والغراس ، ويجب على المحيي أن يلتزم بهذه الأنظمة والتعليمات ، لأنها تحقق المصلحة العامة ، وهي مقدمة على المصلحة الخاصة عند التعارض .

الأمر الثاني: التوكيل في الإحياء :

وذلك بأن يوكل الشخص المحيي شخصا آخر يقوم بأعمال الإحياء مكانه ، تنفيذا لطلب الموكل ، وبناء على رغبته ونيته وقصده ، فيقع الإحياء للموكل ، وتثبت آثار الإحياء إليه ، وأهمها الملك ، ويكون الوكيل عاملا للموكل ، لأن الإحياء يقبل الوكالة فيه باتفاق الفقهاء (٦٥) . وهو ما تقره الأنظمة والقوانين الجديدة .

ثانيا: شروط الأرض المحيية :

اشترط الفقهاء عدة شروط في الأرض التي تكون محلا للإحياء ، وهذه الشروط تتعلق بملكية الأرض والارتفاع بها ومكانها ، وبعض هذه الشروط متفق عليه ، وبعضها مختلف فيه ،

ونذكر كلا منها على حدة

١- اشترط الفقهاء أن لا تكون الأرض ملكا لمسلم أو ذمي ، وهي الاراضي التي تكون رقيتها ملكا لصاحبها ، وتمنحه حقوق استعمالها واستغلالها والتصرف فيها ، وهذا الشرط مأخوذ من الحديث الشريف " عادى الأرض لله ورسوله ، ثم هي لكم من بعد " وهذا ما نص عليه الفقهاء ، بأن تكون الأرض عادية ، أي قديمة من عهد عاد ، وخربت ولا مالك لها في الاسلام وهذا باتفاق الفقهاء (٦٦) ، وقال ابن عبد البر: " أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك ، غير منقطع ، أنه لا يجوز احياءه لأحد غير أربابه " (٦٧) .

فلو كانت الأرض مملوكة لأحد ، أو يتمتع فيها بحقوق خاص ، وملكية ناقصة فلا تكون مواتا ، وكل ما يتعلق بالمملوك من مصالح فلا يجوز احياءه حفاظا لحق الملكية ، واحتراما لصاحبه ، ومنعا من المنازعة والتغالب والخلافات والاحقاد ، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأسبق : " من أحيي أرضا ميتة في غير حق مسلم فهي له " ، وهذا يدل بمفهوم المخالفة أن الأرض التي تعلق بها حق مسلم لا يصح احياءها ، لأنها تابعة للمالك ، ولأن احياءه يبطل الملك في العامر على أهله فلا يصح (٦٨) ، وجاءت نصوص الشرع في الحفاظ على الأموال والأموال ، وأنه لا يجوز الاعتداء عليها ، ولا اغتصابها ، ولا الاستيلاء عليها ، ولا وضع اليد إلا بإذن

صاحبها

ومثل ذلك الأرض المملوكة لعامة المسلمين ، وينتفعون بها كأرض الملح والقار والطريق والنهر ، وكذلك الأملاك الموقوفة ، والأراضي المحمية من الامام أو الدولة لمصالح الامة .

وقال الشافعية في الأصح ، والحنابلة : لا يجوز الأحياء في أرض عرفة ولا المزدلفة ولا منى ، لتعلق حق الحج فيها بالوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ومنى ، ولأن الأحياء في هذه الأماكن يلحق التضييق في مناسك الحج ، وألحق الزركشي من الشافعية أرض المحصب بذلك (وهو مرمى الجمار بمنى) ورد العراقي عليه ان المحصب ليس من مناسك الحج (٦٩) .

وبناء على هذا الشرط لا يصح احياء الارض المتحجـرة أو المتحولة عند كثير من الفقهاء ديانة أو قضاء ، لان صاحب التحجير أولى من غيره ، وسبق له حق الأحياء قبل غيره .

ويلحق بهذا الشرط أن لا تكون الأرض حريماً لأرض مملوكة ، وتسمى مرافق الأرض ، وهي التي تمس الحاجة اليها لتمام الانتفاع كالطريق بين دارين ، ومسيل الماء ، وحريم البئر والنهر والبيت ، لأن مالك الأرض يملك حريمها بالتبعية ، ويستحق مرافقها (٧٠) .

٢- يشترط في الأرض أن لا تكون مستعملة ارتفاقاً لأهل البلد ، سواء كانت داخل البلد أو خارجه ، وسواء كانت قريبة من العمران أم بعيدة ، كمكان الاحتطاب ، ومكان الرعي ، والنادي الذي يجتمعون فيه ، والملعب لأولادهم ، مرتكض الخيل ، ومكان حصاد الزرع ، والقاء الفضلات ومطرح الرماد والسواد، ومناخ الابل ، ومرعى البهائم القريب ، ويذكر أحياناً في هذا القسم حريم البئر العام أو النهر ، والشوارع والطرقات ، وهذا شرط متفق عليه ، وأضاف بعضهم أرض النهر بعد جفافه ، قال ابن قدامة : " وما قرب من العامر ، وتعلق بمصالحه من طريقه ... ، لا يملك بالاحياء ، ولا نعلم فيه أيضاً خلافاً بين أهل العلم " (٧١).

وقال الحنفية في المختار عندهم وسنن من المالكية وامام الحرمين من الشافعية ورواية عند الحنابلة: يشترط أن تكون الأرض بعيدة عن العمران ، بحيث لا يسمع صوت من أقصاه ، لأن الأرض القريبة من العمران ، والأرض داخل القرية يفترض فيها وجود الاختصاص للمنافع العامة ، ولا ينقطع ارتفاق البلد بها ، فلا يجوز احيائها ، وتكون بمنزلة الطريق والنهر ، وقال الامام محمد والآخرين : العبارة بوجود الارتفاق وعدمه ، سواء كانت الأرض قريبة أم بعيدة (٧٢).

٣- الشرط الثالث مختلف فيه بين الفقهاء ، فقال الشافعية : يشترط أن تكون الأرض الموات في بلاد الاسلام ، فان كانت

الأرض الموات في بلاد الكفر فلا يملك المسلم والذي احياءها الا اذا أذن له أهلها بذلك ، ولم يمنعه من الاحياء ، فان منعه أو دفعوا المسلمين عنها فليس له الاحياء ، ولا يملكها بالاستيلاء ، فان فتحها المسلمون فيكون عمله كالتحجير بمنحه الاختصاص والأسبقية (٧٣).

وقال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة ان موات أهل الحرب يملكه المسلم بالاحياء ، سواء فتحها المسلمون فيما بعد عنوة وقهرا أم صلحا ، ولا فرق في الاحياء بين دار الاسلام ودار الحرب ، لعموم الاخبار ، ولأنها أرض مباحة في دار الحرب ، فيجوز أن يملكها من وجد منه سبب التملك ، ولأن العامر في دار الحرب تملك بالقهر والغلبة كسائر أموالهم ، فالموات أولى بأن يملك بالاحياء (٧٤).

وفرق الحنابلة وسحنون من المالكية بين دار الحرب التي فتحت عنوة ، فانها تبقى على ملك المحيي المسلم ، وبين دار الحرب التي فتحت صلحا ، فتطبق أحكام الطلح في انتقال جميع الأرض للمسلمين ، أو بقاء أهلها عليها ، وتحريمها على المسلمين ، على أن يدفع أصحابها عنها الخراج (٧٥).

وأرى أن يفرق بين المحيي المسلم الذي يقيم في دار الحرب ، ويعتبر من مواطني تلك البلاد فيكون احياءه صحيحا . أخذ بقول الجمهور ، لأنه باشر عملا يكسبه الملكية ، وتقره

عليه الاحكام المطبقة عنده ، وان كان من مواطني البلاد الاسلامية فلا يصح احيائه الا باذن أهل البلاد ، ، أخذا بقول الشافعية ويطبق على هذه الحالة غالباً المعاملة بالمثل ، وتدخل في اطار القانون الدولي الخاص .

مقارنة مع القانون :

ان القوانين المعاصرة وضعت شروطاً خاصة بالأرض الصالحة للإحياء ، وهي في مجملها تتفق مع الفقه الإسلامي ، فالشروط الثالث عند الفقهاء تأخذ الانظمة المعاصرة برأي الشافعية في اطار القانون الدولي الخاص ومبدأ المعاملة بالمثل .

أما الشرطان الأول والثاني وهما ألا تكون الأرض مملوكة لأحد أو مرتفعة فقد أخذ بها القانون المدني السوري ونص في المادة / ٨٣٥ / على أن " الاستيلاء لا يخول أي حق كان على عقار مسجل في السجل العقاري أو تحت إدارة أملاك الدولة ، ولا على الغابات ، والعقارات المتروكة المرفقة أو المحمية " فهذه المادة شملت الأراضي المملوكة والغابات والمرافق العامة ، ثم نص قانون التجميل وإزالة الشيوخ في الأراضي الزراعية في سورية (المادة ١٣/ ج) على أن تسجل ملكية قطع المرافق العامة التي لأهل القرية أو البلدة حق استعمال عليها باسم الدولة ومن نوع المتروك المرفق الذي يعود حق الاستعمال عليه لأهل القرية ، أما المقابر الاسلامية والجوامع فتسجل باسم وزارة الأوقاف ، وأما المقابر والكنائس غير الاسلامية ،

فتسجل باسم الطائفة التي تعود اليها (٧٦) .

وعرف قانون الأراضي العثماني لعام ١٢٧٤هـ العقارات المتروكة المرفقة بأنها نوع من الأراضي الأميرية الموقوفة التي تركتها الدولة ، وخصصتها لجميع أهالي قرية ، أو قرية ، أو عدة قرى متجاورة لاستعمالها ، (المادة ٤ منه) ، وعرف القانون المدني السوري العقارات المتروكة المرفقة بأنها " العقارات التي تخص الدولة ، ويكون لجماعة ما حقوق استعمال عليها " المادة ٤/٨٦ ، وهذا يعنى منع الاستيلاء والاحياء في الأراضي المملوكة والأراضي المرفقة (٧٧) .

لكن يظهر الفرق الكبير بين احياء الأرض لاصلاحها في الفقه الاسلامي ، وبين قوانين اصلاح الزراعي التي طبقت في البلاد العربية ، ونصت على تحديد الحد الأعلى لملكية الأراضي ، ثم الاستيلاء على الباقي لتوزيعه على الفلاحين ، مما أثار النزاعات ، وكثرة المشاكل ، وتفاقم الأمور ، وزرع الأحقاد ، وفقدان الثقة ، وسوء التصرف في الأراضي التي كانت مزروعة ، وتردى الانتاج ، وانخفاض كميته ، بينما تركت الأراضي البور ، والأراضي الميثة على حالها ، دون أن تمسها يد في احياء أو اصلاح (٧٨) .

كما يظهر التباين بين اصلاح الأراضي في الفقه الاسلامي ، القائم على احياء الأرض الميثة وتحويلها الى أرض صالحة

للانتفاع بالسكن والبناء والزراعة ، والقائم على مبدأ
اقرار الملكية الفردية وصيانتها وحمايتها ، وبين المناداة
بالزراعة الاشتراكية في بعض البلدان ، وذلك بالغاء الملكية
الفردية ، وتحويل الأرض الى ملكية جمعيات تعاونية ، أو ملكية
اجتماعية ، أو تأميم الأرض الزراعية كاملة ، وتحويلها الى
ملكية الدولة مطلقا (٧٩) .

ثالثا : شروط شبوت الملك بالاحياء :

اكتفى جماهير العلماء بالشروط السابقة لحياء الموات ،
لكي تترتب عليه الآثار الكاملة ، بينما ذهب بعض الفقهاء
الى وجوب توفر بعض الشروط الاخرى في اجراءات الاحياء حتى
يثبت به الملك ، وتترتب عليه بقية الآثار ، وهذه الشروط
هي :

١- الاذن من الحاكم :

اختلف الفقهاء في اشتراط اذن الحاكم لشبوت الملك
بالاحياء على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يشترط اذن الامام سواء كانت الأرض الموات قريبة
من العمران أم بعيدة عنه ، ويقوم الوالي أو القاضي ، أو
الجهة المكلفة بذلك ، مكان الامام في الاذن ، وهو قول
الامام أبي حنيفة ، وهو المعتمد في المذهب (٨٠) ، واستدل

بقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس للمرء الا ما طابت به نفسه امامه " (٨١) ، ولا تطيب نفس الامام الا بعد اذنه ، فلا يصح الاحياء الا بالاذن ، فان لم يأذن به لم تطب نفسه ، وكان الاحياء ممنوط ، والأثر باطلا ، واستدل أيضا بقياس الاحياء على الغنيمة ، وذلك أن الأرض كانت في أيدي الكفار ، ولما استولى عليها المسلمون صارت الأرض في أيديهم فيئاء ، كالغنائم ، والامام هو المختص بتوزيع الغنائم ، أو بتخصيص شيء منها لواحد ، ولا يملك الشخص شيئا منها الا باذن الامام بالقسمة بين الغانمين ، أو باعطاء السلب منها بالاذن للقاتل الذي ثبت في قوله صلى الله عليه وسلم : " من قتل قتيلا فله سلبه " (٨٢) ، قال الحنفية : فهذا الاعلان عن الرسول صلى الله عليه وسلم تصرف منه بطريق الامامة والرئاسة ، لا بطريق الشرع والنبوة ، فلا بد من الاذن في السلب ليحل للقاتل ، وكذلك الاحياء لا بد من الاذن فيه لثبوت الملك (٨٣) .

واشترط الامام أبو يوسف ومحمد ، صاحب أبي حنيفة ، الاذن في الاحياء بالنسبة للذمي فقط في ديار الاسلام ، كما سبق .

ونقل ابن عابدين أن محل الخلاف بين الامام وصاحبيه في وجوب الاذن وعدمه للمسلم هو في حالة ترك الاستئذان جهلا وتقصيرا من المحيي ، أما أن تركه تهاونا بالامام واستخفافا ، فله أن يسترد الأرض منه زجرا حتى يأذن له

باتفاق الامام وصاحبيه (٨٤) .

واحتج أبو يوسف للامام في اشتراط الاذن فقال : " رأيت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعا واحدا ، وكل واحد منهما منع صاحبه ، أيهما أحق ؟ رأيت ان أراد رجل أن يحيي أرضا ميتة بفناء رجل ، وهو مقر أن لاحق له فيها . فقال : لاتحيها فانها بفنائي ، ذلك يضرنى ، فانما جعل أبو حنيفة اذن الامام في ذلك ههنا فضلا بين الناس ، فاذا اذن الامام في ذلك لانسان كان له أن يحييها ، وكان ذلك الاذن جائزا مستقيما ، واذا منع الامام أحدا كان ذلك المنع جائزا ، ولم يكن بين الناس التشاح في الموضع الواحد ، ولا الضرار فيه مع اذن الامام ومنعه " .

ثم رد أبو يوسف على أبي حنيفة فقال : " وليس ما قاله أبو حنيفة يرد الأثر ... ، أما أنا فأرى اذا لم يكن ضرر على أحد ، ولا لأحد فيه خصومة ، أن اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم ، ومقتضى ذلك الكلام أن الجمهور ينظرون الى الواقع ، ولا ينظر الى المتوقع ، فهم يقولون اذا لم يكن خلاف ولا نزاع فان الاحياء وحده سبب للملكية ، وأبو حنيفة يتوقع الخلاف ، فيعمل على الوقاية قبل وقوعه " (٨٥) .

القول الثاني : لا يشترط اذن الامام . لشبوت الملك في الاحياء ، وهو قول الشافعية ، والحنابلة والامامية والصاحبين ——— الحنفية (٨٦) .

واستدلوا باطلاق الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم : " من احيا أرضا ميتة فهي له " (٨٧) ، وهذا اذن من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيكفي في الاحياء ، وهو شرع صادر منه ، فيملكه المحيي بدون اذن الامام ، ولأن الموات مباح سبقت اليه يد المحيي فيملكه لقوله صلى الله عليه وسلم : " من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له " (٨٨) ، فيملك المحيي الأرض المباحة بالاحياء ، كما في الاحتطاب والاصطياد ، كما أن الحديث الصحيح : " من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها " (٨٩) ، لا يشترط الاذن في ظهره .

ولكن يستحب استئذان الامام في الاحياء خروجاً من الخلاف ، كما اشترط الشافعية الاذن في احياء الموات الذي حماه الامام لنعم المدقة والمصالح العامة ، فلا يملكه المحيي الا باذن الامام ، لما فيه من الاعتراض على الأئمة (٩٠) .

القول الثالث : وهو قول المالكية بالتفصيل بين الأرض القريبة من القرية والعمران فيشترط فيها الاذن ، والأرض البعيدة عن العمران فلا تفتقر الى الاذن في الراجح عندهم ، وفي قول أنها تحتاج الى الاذن كالقريبة ، وفاقاً للحنفية (٩١) .

ويفهم من نصوص الملكية أن العبرة في التفصيل هو حاجة الناس للأرض ، وعدم حاجتهم إليها ، فيشترط الأذن في الأولى للنظر في توقع الضرر منه لأهل البلد فلا يأذن الحاكم به ، وعند عدم الضرر يأذن للمحيي ، ولا حاجة للأذن في البعيد لعدم حاجة البلد إليه ، وعدم حصول الضرر من الأحياء .

فإن أحيي شخص أرضاً قريبة بدون الأذن ، فيخير الإمام بين أمضاء الأحياء ، وإبقائه للمحيي ، وبين نقضه واعتباره متعدياً ، فيعطيه قيمة بنائه أو غرسه منقوضاً ، ويبقيــــه للمسلمين ، أو لمن شاء منهم (٩٢) .

والأدلة على اشتراط الأذن في الأرض القريبة هي أدلة الحنفية ، مع الاعتماد على المصلحة والحاجة ورفع الضرر ومنع الظلم ، والدليل على عدم الأذن في الأرض البعيدة هي أدلة الجمهور السابقة ، ومن جهة المعقول فإن هذه الأرض البعيدة لا يتعلق بها حق لغير المحيي ، فلا يحتاج إحياءها إلى إذن الإمام .

ويحدد الملكية الأرض القريبة التي تحتاج إلى الأذن بأنها حريم العمران ، وما تدركه المواشي في غدوها ورواحها ، لأنه ارتفاق لأهل العمران كالمسرح والمحتطب ، مع أن الملكية لا يجعلون الأرض القريبة من الموات أصلاً ، ولا يمح أحياءه سواء أذن فيه الإمام أم لا ، كما يشترطون - مع الجمهور - في الأرض

الموات أن لا تكون مرتفعاً لشخص أو لبلد ، لذا أرى أن الاذن عندهم يقتصر على كون الأرض في حريم العمران ومكان ارتفاع البلد اذا أريد احيائها وترك الارتفاع بها .

وأرى أن الراجح اليوم هو رأي الامام أبي حنيفة ، لأن الحكمة من اشتراط اذن الامام انه المشرف العام على أموال المسلمين ، وصاحب السلطة في حل النزاع بينهم ، والفصل في خصوماتهم ، والقضاء عند اختلافهم ، وكثيرا ما يقع التنافس والمشاحنة عند احياء الموات ، ويتنازع الناس في ذلك ، ويختلفون في كثير من الأحكام ، فيكون اذن الامام حدا فاصلا بينهم كما أن الأفراد ينظرون من زاوية خاصة ، وناحية معينة تتعلق بمصالحهم الخاصة ، أما الامام فإنه ينظر الى الأراضي بشكل عام ، وقد يكون له نظرة في الاستيلاء على المباح ، وتقدير المصلحة العامة في اعتبار الارض مرتفقا لأهل البلد مثلا ، أو تنظيما عمرانيا لتوسيع البناء والبلد ، أو لاستخدامه في احياء من نوع معين للصناعة أو الزراعة أو غيرها .

ويلمح هذا المعنى في اشتراط صاحبين لاذن الامام لغير المسلم ، كما يلحظ هذا القصد عند الملكية الذين اشترطوا الاذن في احياء القريب دون ماعداه ، كما ورد هذا المعنى في قول الشافعية باشتراط اذن الامام في الارض التي حماها الامام للمصالح العامة ، واليوم قررت معظم الدول

أن الأراضي المباحة والخالية والموات تابعة لسلطتها، أو تدخل في أملاكها العامة لتقدير المناسب في استعمالها وإحيائها.

وهذا الرأي في اشتراط الاذن ومراعاة الحكمة منه يتفق مع الاتجاه المعاصر للقانون والتشريع ، الذي يحصر اصلاح الاراضي واحياء الموات باذن الدولة والترخيص متنها ، وموافقة السلطات المختصة : وهذا ظاهر بعد التوسع في سلطات الدولة من جهة ، ووضع جميع الاراضي غير المملوكة للأفراد تحت تصرفها من جهة أخرى ، مع اعتبار هذه الارض الموات ملكا للدولة حكما ، وأطلقت عليها اسم الاراضي الاميرية أو أملاك الدولة .

كما توسعت اليوم صلاحيات الدولة ، وشملت بأعمالها ورعايتها جوانب متعددة تتعلق بالزراعة أو الصناعة أو البناء والعمران ، أو التنظيم والتوسع ، تحت المظلة الاساسية في تحقيق المصلحة العامة للأمة ، وأن تصرفات الامام منوطة بالمصلحة ، والدولة هي التي تتولى تقدير المصلحة العامة التي تعود على الأمة والمجتمع بالخير والنفع ، كما تتولى الدولة تقدير المصلحة في المستقبل ، وما تحتاجه الأمة والدولة من اقامة معسكر ، أو انشاء قرية ، أو بناء مصنع ، أو فتح طريق ، أوشق قناة ، أو حفر بئر ، أو احياء أرض لتوسيع القرى والمدن ، أو تعمير المشاريع المهمة التي تحتاجها الأمة ، وتناسب مع الأرض والجو والمكان والطقس

سواء قامت الدولة بذاتها بهذا العمل ، أو أناطت به إلى شركة أو مؤسسة أو منظمة ، أو تخلت به للأفراد ، وأذنت لهم في إحيائه .

وهذه الوظائف الجديدة للدولة المعاصرة ، مع التوسع والتطور اللذين يرافقان الزمن والعصر ، ترجع الأخذ بمذهب الامام أبي حنيفة في اشتراط الاذن في جميع حالات اصلاح الاراضي واحياء الموات ، والسعي بأي عمل يتعلق بالأرض غير المملوكة ، وتعتبر الدولة المشرف عليها ، والمتصرف بشؤونها .

وأخذ القانون المدني السوري بشرط الاذن ، وسماه ترخيصاً من الدولة لشغل الاراضي الموات (المادة ٨٦ فقرة ٦) كما نص على شرط الاذن والترخيص في المادة (٨٣٢) وهي:

"١- الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة،

٢- ولا يجوز تملك هذه الاراضي أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقاً للقوانين " ، وجاء قانون أملاك الدولة رقم ٢٥٢ لعام ١٩٥٩ فحدد الترخيص من قبل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، (المادة ٨) ، كما نص المرسوم التشريعي رقم ١٣٥ لعام ١٩٥٢ على أن وضع اليد على الأراضي الموات دون ترخيص يعد جريمة ، وتحت طائلة العقوبة (٩٣)، (المادة ٨) ، ثم نص قانون العقوبات السوري على انزال العقوبة بالحبس والغرامة على كل من يستخرج من أملاك الدولة

بدون اذن عسبا أو ترابا أو احجارا ، (المادة ٧٥٠) .

وصرح القانون المدني السوري على جواز الاستيلاء بوضع اليد بترخيص من الدولة على الأراضي الأميرية ، ومنح المستولى حق الأفضلية ، فان أثبت بعد مدة ثلاث سنوات أنه أحيا الأرض ، أو بنى عليها أبنية ، أو غرس فيها أغراسا ... ، فانه يكتسب مجانا حق تسجيل التصرف على القسم الذي أحياه ، أو غرسه ، أو أنشأ عليه أبنية ، (المادة ٨٣٤ ف ١) ، وهو ما نص عليه القانون المدني المصري في المادة ٨٧٤ " ولايجوز تملك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

٢- تحديد مدة التحجير :

سبق أن ذكرنا أن التحجير لايعتبر احياء اتفـاق الفقهاء ، ولكن يثبت للمتحرر الحق بالاحياء ، ويقدم على غيره ديانة عند الحنفية والشافعية والحنابلة .

لكن اشترط الحنفية لبقاء الحق للمتحرر أن يتم الاحياء خلال ثلاث سنوات ، فان لم يتم المتحرر الاحياء سقط حقه قضاء وديانة ، ويجوز للامام أن يأخذها منه ، ويدفعها الى غيره ، لأن التحجير مشروع في الاحياء والتعمير الذي يحقق النفع لصاحبه ، كما يحقق النفع للمسلمين بدفع العشر أو الخراج عن الارض ، فان لم يتم الاحياء ضاع الحق العام ، وبقيت الارض

معطلة في يده ، ولأن التحجير ليس باحياء فلا تملك الأرض به (٩٤)

واستدل الحنفية على هذا التقدير بثلاث سنوات بقول عمر رضي الله عنه : " ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق " (٩٥) ، ولأن الثلاث سنوات كافية للمتحجر ليقوم باصلاح الأرض وعمارتها والانتفاع منها ، وتهيئة ما يلزمها ، فان مضت المدة دون أن يفعل شيئا تبين أنه عاجز عن الاحياء من جهة ، وان الارض معطلة من جهة أخرى ، وأنها ممنوعة عن الآخرين من جهة ثالثة ، فيأخذها الحاكم منه ، ويدفعها الى غيره ، ليستفيد المحيي الجديد منها ، وتحصل المنفعة للمسلمين ، ويتحقق المقصود من الاحياء .

ووافق الشافعية والحنابلة والحنفية في اشتراط المدة ، وعدم ترك المتحجر طوال المدة ، وقدروها أحيانا بثلاث سنوات مثلا ، واستندوا في هذا التحديد الى العرف والعادة ، فان مضت مدة لا يقرها العرف كنحو ثلاث سنوات خير الامام بين الاحياء والترك حتى لا يضيق على غيره ، فان مضت المدة ، ولم يحيي فبادر غيره فأحيها ملك الأرض ، لأنه لاحق للأول بعد انقضاء المدة (٩٦) .

وهذا الشرط يبين حرص الشرع والفقهاء على احياء الأرض ، والترغيب بالاسراع فيه ، والحث على المبادرة ، حتى لا يتعسف الأشخاص بما منحهم الشرع من حق ، وقد دعاهم الى الاحياء

الحقيقي ، وليس الى التحجير ومنع الغير ، وحجـر الأرض فقط .

وأخذ القانـون الوضـعي بهذا الرأـي ، وقرر القانـون المـدني السـوري أن صاحب حق التصرف بالاستيلاء على الأراضي الأميرية يجب أن يبادر الى احياء الأرض بعد أخذ الترخيص فان تركها مدة ثلاث سنوات متوالية سقطتـه بالأرض (المادة ٨٣٤ ف ٢) .

وخلاصة الفصل أن الفقهاء بينوا الشروط التي يجب توفرها لاتمام الأحياء على الوجه الصحيح ، والكيفية السليمة التي لاتؤدي الى خلل أو اضطراب أو الى سوء استعمال أو تنازع وهذه الشروط أنواع ، بعضها شروط في المحيي بأن تتوفر فيه أهلية التملك ، ويوجد عنده القصد في الأحياء ، وان وكل غيره جاز ، وبعضها شروط في الأرض المحيية بأن تكون عادية ، وليست مملوكة لأحد ، ولا مستعملة ارتفاقاً لأهل البلد ، ويشترط الاذن من الحاكم لثبوت الملك ، وأن التحجير يفيد حق الاسبقية خلال مدة معينة ، فان مضت المدة خير الامام المتحجر بـيـن الأحياء والترك .

ومتى توفرت هذه الشروط ترتب عليها أحكام الأحياء ، وهي موضوع الفصل التالي .

الفصل الرابع

في أحكام الأحياء

■ تملك الأرض المحيية ■ وظيفة الأرض المحيية
■ تحريم الأرض المحيية ■ المعادن في الأرض
المحيية

ونقصد بها الاثار الشرعية التي تترتب على القيام بأعمال الأحياء ، وقد رتب الشرع أولا ، والفقهاء ثانيا ، عدة أحكام تترتب على احياء الموات ، وهي : تملك الأرض المحيية ، وبيان الوظيفة التي تفرض على الأرض المحيية من فرض العشر أو الخراج للدولة ، وتملك حريم الموات باحيائه ، لأنه تبع له ، وتملك المعادن الموجودة في الأرض ، ونفصلها فيما يلي :

١- تملك الأرض المحيية : ان الملكية الكاملة تمنح صاحبها حق الاستعمال بالانتفاع بنفسه بالشيء المملوك ، وحق الاستغلال والاستفادة من المنفعة عن طريق غيره ، كالأيجار ، وحق التصرف بالبيع والهبة والعارية والوصية والارث بانتقال المملوك الى آخر ، وتسمى الملكية الكاملة ملك الرقبة .

واتفق الفقهاء على أن الأحياء يفيد صاحبه حقا واختصاصا ، ولكنهم اختلفوا في حدود هذا الحق والاختصاص ، هل هو ملكية كاملة تمنح صاحبها السلطات الثلاث السابقة ، أم ملكية ناقصة تمنح صاحبها بعض السلطات دون غيرها كحق الانتفاع فقط ؟ وبتعبير آخر هل يفيد الأحياء ملكية رقبة

الأرض أم ملكية الانتفاع ؟ انقسم الفقهاء الى قولين :

القول الاول : أن الاحياء يفيد الملكية الكاملة ، وأن المحيي يملك رقبة الارض ، ويحق له استعمالها بنفسه ، واستغلالها بالانتفاع بها عن طريق غيره ، وحق التصرف الكامل في البيع وغيره ، وأنها تنتقل الى ورثته من بعده واستدلوا بعموم الأحاديث السابقة التي ترتب الملك للمحيي باطلاق ، دون أن تقيد بوصف ، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " من أحيى أرضاً ميتة فهي له " فاللام لغة للتملك ، والحديث أضاف الحق للمحيي بلام التملك " فهي له " وهذا التملك مطلق وكامل ، ولم يقيد بنوع ، ولم يحدد بصفة ، فيبقى على إطلاقه ، وهذا قول الجماهير في المذاهب الأربعة (٩٧).

القول الثاني : ان الاحياء يفيد ملك المنفعة فقط ، لا ملك الرقبة فيثبت بالاحياء حق الاستعمال الشخصي ، والاستغلال عن طريق آخر ، ولا يملك المحيي حق التصرف بالبيع وغيره ولا تنتقل الى ورثته ارثاً ، وانما باحياء جديد منهم ، لأن حق المحيي ملك ناقص وأن ملك الرقبة لاثبت له ، وهذا رأي بعض علماء الحنفية ، ونسبة البابرتي الى أبي القاسم البلخي وأخذ به كثير من الامامية ، وقالوا : تبقى ملكية الرقبة للدولة ، وهذا ما رجحه محمد الباقر الصدر (٩٨).

واستدل البلخي لهذا الرأي بقياس الأحياء على الجلوس في موضع مباح كالسجاد والطريق ، فإن الجالس يحق له الانتفاع من المكان أثناء جلوسه ، فإذا تقام عنه ، وأعرض عن الانتفاع به ، سقط حقه ، وعاد المكان إلى الإباحة ، لأن الجالس لم يملك سوى المنافع ، المأخوذة من القاعدة الشرعية " من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به " وحمل الأحاديث على أن المحيي أحق من غيره ، وتبقى ملكية الرقبة للدولة .

وأرى أن القول الأول هو الراجح الذي يتفق مع الأحاديث التي تمنح الملك للمحيي ، وهذا الملك مطلق ، يخول صاحبه حقوق الملك الكاملة ، كما أنه يتفق مع الحكمة من الأحياء بالاستقرار والثبات .

ويتفق القانون المدني مع الرأي الثاني ، فلم يثبت حق الملكية في الأحياء ، وإنما أثبت حق التصرف في العقارات الأميرية التي تكون رقبتها للدولة (المادة ٣/٨٦ مدني سوري) وأعطى حق الأفضلية لمن يشغل العقارات الخالية المباحة أو أراضي الموات (المادة ٦/٨٦ مدني سوري) .

وحق المتصرف في الأراضي الأميرية يقتصر على الانتفاع والاستغلال ، دون ملك الرقبة ، وله حق مطلق في إجراء أي تعديل في الأرض من أجل استغلالها في الفلاحة أو التشجير ،

بشرط ألا يهمل استغلال الأرض ، والا سقط حقه ، وصارت من أملاك الدولة رقبة وتصرفا (٩٩).

ونص القانون المدني على تطبيق النصوص المتعلقة بحق الملكية على حق التصرف في الأراضي الأميرية ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ٧٧٢ مدني سوري) ، ونصت المادة ٧٧٤ منه على أنه " ليس للمتصرف في عقار أميري أن ينشئ عليه وقفا " وأن " كل وقف على عقار أميري يعد باطلا " ، بينما أثبت القانون المدني المصري حقوق الملكية اما بترخيص الدولة واما بالاحياء الفعلي (المادة ٨٧٤) .

وتظهر فائدة الاختلاف بين القولين السابقين في حالة ترك المحيي الأرض بعد احيائها ، فيرى الجمهور أن الأرض تبقى على ملك المحيي ، ولو تركها بعد ذلك ، سواء كانت عامرة أم خرابا ، لأنه ملك بالاحياء رقبة الأرض ملكية كاملة ودائمة ، ويتمتع بحقوق الملكية كلها ، والملكية لا تسقط بترك الانتفاع والاستغلال (١٠٠).

وقال البلخي والامامية اذا ترك المحيي الانتفاع بالأرض يزول ملكه عنها بمجرد الترك ، ولو كانت عامرة ، لأن الاحياء يفيد حق الانتفاع فقط ، والانتفاع يرتبط بالاحياء ، فان ترك

سقط حقه ، وهذا رأي ضعيف ، لأن قياس الأحياء على الجلسوس في الشارع قياس مع الفارق في الأسباب والنتائج والأهداف كما أنه قياس في مقابلة النص الذي جاء في الأحاديث الشريفة عامة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم من بعد ، فمن أحيأ شيئاً من مواتان الأرض فله رقبته " (١٠١) .

وعلى هذا الرأي الثاني يجوز للإمام أن يسترد الأرض من المحيي لأعطائها لغيره إذا وجد مصلحة لذلك ، لأن الضابط في تصرفات الإمام هو تحقيق المصلحة ، وهو ما عبر عنه الفقهاء بقولهم : " تصرفات الإمام منوطة بالمصلحة " وهو ما أكدده ابن القيم بقوله : " حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله " .

كما يتفرع على ملكية الأرض بالأحياء أمر آخر مختلف فيه ، وهو هل الملكية دائمة ، أم متعلقة بالأحياء ، فمتى تترك المحيي الأحياء زالت الملكية ، وعادت الأرض مواتاً ؟ - ويتعبير آخر : هل تعود الأرض المحيية مواتاً بعد اندراسها وتترك الأحياء ؟ وهل يجوز أحياء الأرض المحيية إذا اندرست ؟ .

ذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وسحنون من المالكية إلى دوام الملكية ، ولو ترك الأحياء ، وأن الأرض لا تعود مواتاً ، ولا يجوز لغير المحيي الأول أحيائها ، لأن الملك للدوام ، ولا يخرج عن صاحبه إلا بسبب مشروع ، قياساً على سائر

أسباب الملك ، كالشراء والميراث (١٠٢) ، وهو ما رجحناه سابقا .

وقال المالكية في المشهور من المذهب والامامية : أن ملكية الأرض المحيية مرتبطة بالاحياء والبناء والعمل والزراعة ، فان ترك المحيي ذلك ، واندرست الآثار فيها ، وطال الزمن على ذلك فتعود الارض مواتا ، ويملكها الآخر بالاحياء الجديد ، لأن الحكم الشرعي ، وهو الملك بالاحياء ، يتعلق بمشتق ، وهو الاحياء ، فيرتبط به ، وهو علة الملكية ، فان زالت العلة عاد المعلول ، وينتفي الحكم لانتفاء علته ، ويؤكد الامامية أن ملكية الرقبة لاتزال في الأصل للدولة ، وحق الانتفاع للمحيي بالاحياء ، فان ترك الاحياء فلا حق له (١٠٣) ، وأيد الشيخ محمد أبو زهرة رأي المالكية والامامية فقال : " فان كان لها مالك فان عليه احياءها ، أو تنزع منه لتسلم الى من يحييها " (١٠٤) ، وسبق بيان ذلك في الأرض الموات التي تصلح للاحياء فلا نعود لتكراره .

وجاء القانون المدني السوري برأي يتفق في جملته مع رأي البلخي والامامية ، فنصت الفقرة الثانية من المادة ٨٣٤ (مدني سوري) " على أنه يفقد حق التصرف (الثابت على الأراضي الأميرية) اذا توقف ، بعد التسجيل ، وفي خلال العشر السنوات التالية للتسجيل ، عن استعمال حقه مدة ثلاث سنوات متوالية " ، أما بعد السنوات العشرة الأولى فانـه

لا يسقط حقه بالتصرف في العقارات الاميرية الا اذا ترك حراثة الارض ، أو ترك استعمالها مدة خمس سنوات (المادة ٧٧٥ مدني سوري) وفي القانون المدني المصري يفقد المحيي ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتابعة خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك (المادة ٨٧٤) .

٢- وظيفة الأرض المحيية :

المراد من الوظيفة ما يجب على الأرض المحيية للدولة من عشر أو خراج ، ذلك أن الهدف الشرعي من احياء الموات تحقيق مصالح المسلمين أفراداً أو جماعة ، بأن يعود النفع على الفرد والمجتمع والدولة ، فتستفيد الأمة من أعمال الأفراد ويتحقق التضامن والتكافل بين الطبقات والتعاون بين المواطنين والدولة .

والعشر هو واحد من عشرة ، والمقصود به الصدقة وزكاة المقدرة شرعاً بهذا المقدار ويدفعها المسلم على إنتاج أرضه ان كانت تسقى بماء السماء ، وبدون نفقات اضافية ، والا فنصف العشر ، والعشر في أصله زكاة الزروع التي تسقى ، وهنـا يعتبر زكاة عن نتاج الارض المحيية ، أما الخراج فهو الاتاوة التي تؤخذ من أموال الناس ، وهنا الخراج ما قرره على الارض بدل الاجرة ، أو هي الضريبة على الأرض ، وهو مقاسمة بين الدولة وواقع اليد (١٠٥) .

اتفق الفقهاء على ثبوت الخراج ووجوبه إذا كان المحيي ذميا ، عند من يقول بجواز الإحياء منه ، فيجب عليه الخراج ، لأن الأرض للمسلمين ، وفي دار الإسلام ، فلا تقر بيد غيرهم بالإخراج ولأن الزكاة عبادة لا يكلف بها غير المسلم احتراماً للحرية الدينية ، ولكن غير المسلم ، المواطن في الدولة الإسلامية ، يطالب بالمساهمة في التكافل الاجتماعي الذي يشمل الفقراء من غير المسلمين فصار مكلفاً بخراج الأرض التي يستعملها ، قال الكاساني : " وإن أحيائها ذمي فهي خراجية كيف ما كان بالإجماع " (١٠٦) .

لكن الفقهاء اختلفوا في وظيفة الأرض المحيية من المسلم ، كما اختلفوا في تقديرها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الأرض المحيية يجب فيها الخراج مطلقاً ، سواء كانت في أصلها قد فتحت عنوة ، أم كانت من موات أرض الطح ، أم من موات الأرض المسلمة بالدعوة ، وهذا قول المالكية والامامية ، وهو تفريع على أن ملكية الأرض تبقى للدولة والامام ، عند الامامية ، والاحياء يخول صاحبه حق الانتفاع مقابل بدل وأجر معين ، ويرى المالكية أن أرض العنوة تبقى وقفا للمسلمين ، ولا يملك المحيي رقبته ، كما يظهر حق الدولة في بقية الأنواع ، فتطلب أجر أو بدلا (١٠٧) .

وهذا الرأي يتفق مع التشريعات المعاصرة ، والاضاع
الراهنه ، والظروف القائمة ، وهو أن الدولة تفرض ضريبة
معينة على الأرض المحياة .

القول الثاني : ينظر الى أصل الأرض ، فان كانت الأرض المحياة
من أراضي العشر ، فيجب فيها العشر ، وان كانت من أرض
الخراج فيجب فيها الخراج ، وان احتفر المحيي بالأرض بئرا
أو شق قناة ففيها العشر ، وهذا قول الامام أبي يوسف من
الحنفية (١٠٨) .

القول الثالث : أن الواجب في الأرض المحياة العشر مطلقا
عند الشافعية والحنابلة والراجح عند الحنفية ، قال الماوردي :
" وما أحيي من الموات معشور ، لا يجوز أن يضرب عليه
خراج سواء سقي بماء العشر ، أو بماء الخراج " واحتج بأن
العراقيين وغيرهم أجمعوا على أن ما أحيي من موات البصرة
وسباخها أرض عشر ، وان الصحابة أجمعوا على أن ما أحيي
من موات البصرة أرض عشر ، وقال أبو يعلى : " وما أحياه
من الموات معشور ، لم يجر أن يضرب عليه الخراج ، سواء سقي
بماء الخراج أو بماء العشر " ، وهذا قول الامام محمد من
الحنفية ، واقتصر عليه صاحب الهداية ، أي رجحه على غيره ،
واستثنى الامام محمد حالة واحدة ، وهي سقاية الأرض من ماء
الخراج فيجب فيه الخراج ، قال المرغيناني : " ويجب فيه
العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز ، الا اذا "

سقاءه بماء الخراج ، لأنه حينئذ يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء " (١٠٩) .

وأرى ترجيح القول الثالث ، لأن الأرض المحيية أصبحت مملوكة للمحيي ، مثل بقية أملاكه ، فيجب فيها العشر على الخارج ، ولا يقبل تكليفه بالخراج الذي يوضع على غير المسلم في أرضه التي كان يملكها قبل الفتح والاستيلاء .

٣- حريم الأرض المحيية :

حريم الأرض العامرة والبناء هو ما تمس الحاجة إليه لتمام الانتفاع به ، أو ما يحتاج إليه لمصلحة العامر والبناء كحريم الدار ، ومرافق القرية ، وحريم البئر ، ومسيل الماء للبيت ، وسمي حريماً لحرمة التصرف فيه .

فاذا أحیی انسان أرضاً ببناء أو زراعة ، أو حفر بئراً فيملك الأرض بالاحياء كما سبق ، ويختص به حريم الأرض التي يتوقف الانتفاع بها على بقائها ، ويضاف الحريم الى ملكية المحيي ، وقال الجمهور : يملك المحيي الأرض ، وما يحتاج اليه من المرافق ، كفناء الدار ، وهي الساحة أمام الدار ، ومسيل الماء ، وحريم البئر ، وللمحيي أن يمنع غيره من احياء الحريم السابق ، كما أنه لا يحق للشخص أن يحيي مرافق الاملاك العامة ، ولا حريم الأرض المملوكة بالاحياء (١١٠) .

وقال القاضي أبو يعلي في قول عند الحنابلة ، ان هذه المرافق لا يملكها المحيي بالاحياء ، لكن هو أحق بها من غيره ، لأن الاحياء الذي هو سبب الملك لم يوجد ، بينما نص أكثر الحنابلة على ملك الأرض المحياة ، وملك الحريم معها (١١١) .

والاصل في مشروعية الحريم أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبئر حريما ، فقال : " من حفر بئرا فله مما حوله أربعون ذراعا ، عطنا لماشيته " (١١٢) ، وأحاديث أخرى .

وأما مقدار الحريم ففيه تفصيل بين حريم البئر والعين ، أو النهر أو الشجر ، أو القناة ، أو البناء ، وفي تقدير كل واحد اختلاف بين الفقهاء ، ويعرف في باب المرافق والاملاك والحريم ، والمرجع فيه : ما يحتاجه الملك لتمام الانتفاع ، ولإصلاح المملوك ، وهذا يختلف في الأشياء ، كل بحسبه ، كما يختلف حسب الزمان والمكان وطريقة الانتفاع .

وإذا أحيى جماعة بلدا اختصوا به ، وملكوه ، واختصوا بحريمه كمكان الاحتطاب منه ، والمرعى لأغنامهم ، والملعب لأولادهم ، بحسب العادة ، ويمنعون غيرهم منه ، ولا يجوز لغيرهم احياءه ، كما لا يختص به بعضهم دون بعض ، لأنه مبني على الجميع (١١٣) .

قال الشيرازي : " ويملك بالاحياء ما يحتاج اليه من المرافق ، كغناء الدار والطريق ومسيل الماء وحريم البئر ... ، ويرجع في ذلك الى العرف في الموضع " (١١٤) .

٤- المعادن في الأرض المحيية :

ويتفرع أيضا عن اختصاص الأرض للمحيي عند احيائها معرفة حكم المعادن التي يجدها المحيي في الأرض عند اصلاحها واستثمارها والعمل فيها .

والمعادن أو الفلزات : هي ما يوجد في باطن الأرض من أصل الخلقة ، كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ، خلافا للركاز أو الكنز ، وهو المال المدفون في الأرض بفعل صاحبه أو فعل غيره (١١٥) .

واتفق العلماء على أن المعادن التي يجدها المحيي في الأرض المحيية تكون ملكا له ، سواء كانت ظاهرة أو باطنة ، قال الشيرازي : " واذا أحيي الأرض ملك الأرض وما فيها من المعادن ، كالبلور والفيروزج والحديد والرصاص ، لأنها من أجزاء الأرض فملك بملكها " وقال ابن قدامة : " ومن أحيي أرضا فملكها بذلك ، فظهر فيها معدن ملكه ، ظاهرًا كان أم باطنًا ، اذا كان من المعادن الجامدة ، لأنه ملك الأرض بجميع أجزائها وطبقاتها ، وهذا منها " وقال الماوردي : " فاذا أحيي مواتا باقطاع أو غير اقطاع ، فظهر فيه بالاحياء

معدن ظاهراً أو باطن ملكه المحيي على التأبيد ، كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفره من الآبار " (١١٦) .

ولا نريد التوسع في هذه النقطة لأن الأنظمة الحديثة خصمت المعادن بالدولة ، وأن ملكيتها واستغلالها يختص بالدولة ، وهذا يتفق مع قول بعض الفقهاء أن المحيي لا يملك رقبة الأرض ، وإنما يملك حق الانتفاع فقط ، وتبقى الملكية للدولة ، وبالتالي تكون المعادن لها .

الفصل الخامس

في الاقطاع وصلته بالاحياء

✻ قطاع التمليك ✻ قطاع الارفاق أو الارتفاق
✻ قطاع استغلال ✻ أهم شروط الاقطاع ✻ الاقطاع
المؤقت

في الاقطاع

الاقطاع لغة : مصدر من القطع ، وهو ابانة بعض أجزاء الجرم ، أي فصله عنه ، وأقطعه الشيء اذن له في أخذه ، وأقطعه قطيعة أي طائفة من الارض ، قال الفيومي : " وأقطع الامام الجند البلد اقطاعا جعل لهم غلتها رزقا ، واستقطعته سألته الاقطاع ، واسم ذلك الشيء الذي يقطع قطيعة " (١١٧) .

والاقطاع في الاصطلاح الغتبي له عدة تعريفات عند فقهاء المذاهب ، وأعم تحريف له ما قاله المالكية ، وهو : " تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك " .

قال المالكية : وأكثر ما يستعمل في الارض ، وهو ——— أن يخرج الامام منها لمن يراه ما يحوزه ، اما بأن يملكه

. آياه فيعمره ، وامايان يجعل له غلته (١١٨).

وقال الحنفية : " الاقطاع هو ما يعطيه الامام من الاراضي رقبة أو منفعة ، لمن له حق في بيت المال " .

وقال الشافعية : " الاقطاع هو ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات ، فيختص به ، ويصير أولى باحيائه ممن لم يسبق الى احيائه " وأفتى بعض الشافعية بصحة وقف الامام قطعة من أراضي بيت المال على شخص .

وعرف الحنابلة الاقطاع بأنه " تمليك أو اذن في التصرف بالشيء ، والاقطاع يكون تمليكا وغير تمليك " (١١٩).

وحدد الماوردي ما يجوز اقطاعه ، فقال : " واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ، ونفذت فيه أوامره ، ولايصح فيما تعين فيه ماله ، وتميز مستحقه " (١٢٠).

ويظهر من تعريف المالكية العام ، ومن تعريف الشافعية الخاص الملة والعلاقة بين احياء الموات وبين الاقطاع ، وأن كلا منهما سبب من أسباب الملك ، وأن الاقطاع مبادرة واذن من الامام بمنح الارض الخاصة ببيت المال ، أو الارض الموات ، لشخص يقوم باحيائها واصلاحها والاستفادة منها ، وأما احياء الموات - عند الاطلاق - فانه ينصرف الى المبادرة الفردية التي يقوم بها شخص . باذن الامام ، أو بدون اذنه كما سبق ،

باصلاح الأرض وتملكها والاستفادة منها ، قال النووي : " لا قطاع الامام مدخل في الموات ، وفائدته مصير المقطع أحق باحيائه كالمتحجر " ، وقال ابن قدامة : " وللامام اقطاع موات لمن يحييه ، فيكون بمنزلة المتحجر " (١٢١).

وهذه العلاقة بين الاقطاع واحياء الموات ذات أهمية عظيمة ، لأنها تبرز المقاصد العامة للشريعة ، والحرص الاكيد على اصلاح الأرض ، والاستفادة منها ، وأن الاقطاع يكمل الاحياء ، فالثاني طموح فردي ، وسعى خاص لصاحبه يحقق به النفع الخاص ثم العام ، والأول تنبيه وحث من الدولة على اصلاح الاراضي ، والاستفادة منها ، ليتحقق بذلك النفع العام ثم الخاص .

ويتفق القانون المدني مع الفقه الاسلامي في الوسائل ، مع اختلاف الاصطلاحات ، ففي القانون تمنح الدولة لأحد الأشخاص ترخيصا بالاستيلاء على الارض الموات ، وهذا الترخيص يخول صاحبه حق الأفضلية على غيره ، بشرط أن يكون الاحياء خلال ثلاث سنوات ، فان لم يقم المرخص له بالاحياء سقطت الرخصة ، ويمكن منح الترخيص لشخص آخر (١٢٢) ، (المادة ٢/٨٦ ، والمادة ٨٣٤ مدني سوري) .

والاصل في مشروعيته الاقطاع ما رواه واثل بن حجر : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضا بحضرموت ، وأرسل معه معاوية : أن اعطها اياه ، أو أعلمها اياه " (١٢٣).

وروى ابن عمر قال : " أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير
 حضر فرسه (أي مقدار عدوه) ، وأجرى الفرس ، حتى قام ، ثم
 رمى بسوطه ، فقال أقطعوه حيث بلغ السوط " (١٢٤) ، وروت أسماء
 بنت أبي بكر ، قالت : " كنت أنقل النوى من أرض الزبير
 التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي ، وهو مني
 على ثلثي فرسخ " (١٢٥) ، وروى أنس قال " دعا النبي صلى الله
 عليه وسلم الأنصار ليقطع لهم البحرين ، فقالوا : يا رسول الله
 ان فعلت فاكتب لآخواننا من قريش بمثلها . . . الحديث " (١٢٦) ،
 وغير ذلك من الأحاديث والآثار وعمل الخلفاء الراشدين أبي بكر
 وعمر وعثمان واجماع الصحابة على ذلك ، قال الترمذي : " والعمل
 على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وغيرهم في القطائع ، يرونه جائزا أن يقطع الامام لمن رأى
 ذلك " (١٢٧) .

أنواع الاقطاع :

ان اقطاع الأرض ثلاثة أنواع ، وهي اقطاع تمليك ،
 واقطاع ارفاق ، واقطاع استغلال .

١- اقطاع التمليك : وهو اقطاع للرقبة ، وقال الجمهور —
 من الحنفية والحنابلة و الأصح عند الشافعية بأن مجرد الاقطاع
 في الموات لا يثبت الملكية الا بعد الاحياء حقيقة ، ويصير
 المقطع أحق من غيره بهذه الأرض كالمحتجر في الاحياء ، وسمي

هذا النوع باقطاع تمليك لأنه يؤول الى الملك بعد الاحياء .

وفصل المالكية في الراجح عندهم ، فقالوا : ان الاقطاع في موات أرض العنوة لا يفيد ملكا مطلقا ، لأنها وقف ، وانما يفيد الانتفاع والامتاع فقط ، ولا يصح الاقطاع في أرض الصلح الموات لأنها ملك لأصحابها ، فلا يقطعها الامام ، لكن ان أقطع الامام أرضا مملوكة لبيت المال فيثبت الملك فيه بمجرد الاقطاع .

وقال الجمهور كالمالكية في الحالة الأخيرة : ان كان الاقطاع في أرض عامرة ، ومملوكة لبيت المال ، فان اقطاعها يفيد ملك الرقبة باتفاق ، لكن الشافعية اشترطوا توفر نية التملك من الامام ، ويملك المقطع الأرض بالقبض ————— و القبض (١٢٨) .

٢- اقطاع الارفاق أو الارتفاق : وهو أن يعطى الامام أحد الرعية مكانا من أملاك الدولة أو بيت المال لزمان معين ، على أن لا يضر بأحد ، وهذا لا يفيد بذاته ملك الرقبة ————— بالاجماع (١٢٩) ، وهو عبارة عن اقطاع اجارة لا اقطاع تمليك ويفعله الامام لما يراه من المصلحة كأن تكون الاجارة أوفر غلة ، أو لأمر آخر .

وقد يكون اقطاع الارفاق في الارض العامرة ، بأن يقطع الامام الرحاب ومقاعد الاسواق والطرق الواسعة اقطاع انتفاع ، فينتفع صاحبه بما لا يضر الناس ، ويصبح أحق من غيره فيه ، ولا يسقط حقه بنقل متاعه منه ، لأنه استحقه باقطاع الامام ، وقد يكون هذا الانتفاع بعوض وأجر ، وقد يكون مجاناً للمصلحة يقدرها الامام ، وهذا ما تفعله الدول المعاصرة اليوم في الساحات والشوارع .

ومن صور اقطاع الارفاق أن يقطع الامام أرض الخراج لشخص مقابل أجر ، وهذا لا يفيد ملك الرقبة .

كما قرر الفقهاء أنه يحق للامام أن يقسم الفيء قسمة اختصاص وارفاق ، وليس قسمة تمليك ، حتى لا ينحصر ينبوع الثروة ، وهو الأرض ، في أيدي محدودة تدار بينهم ولا تنتقل الى غيرهم (١٣٠) ، تنفيذا لقوله تعالى : " كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم " الحشر / ٧ " .

٣- اقطاع استغلال : وهو أن يعطي الامام غلة الأرض لشخص سواء كانت الأرض عشرية أو خراجية ، فيقطع الامام له الخراج أو العشر ليرتزق به ، وقد يسميه بعض الفقهاء اقطاع انتفاع ، ويملك المقطع بالقبض ، كالحوالة ، وقال الماوردي : لا يجوز اقطاع العشر ، لأنه زكاة ، ولا يصح الا لمستحق ، وفي هذه الحالة يكون الاقطاع حوالة (١٣١) .

أهم شروط الاقطاع :

ويشترط في اقطاع التملك أن يكون المقطع له قدارعلى
احياء جميع الأرض ، لأن الغرض من الاقطاع هو الاحياء ، فان
لم يقم بالاحياء لعجز عنه ، أو لعدم رغبة فيه ، فيحق للامام
أن يسترجع الأرض حتى لا تتعطل ، وذلك اشترط الفقهاء في اقطاع
التملك أن يكون في حدود ما يستتبع المقطع له احياءه ، ولا
يقطع لأحد الا بما يقدر على احيائه ، لئلا يدخل الضرر على
المسلمين من غير فائدة ، لأن تصرفات الامام منوطــــــــــــــــة
بالمصلحة (١٣٢) ، واستدلوا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه
وسلم أقطع بلال بن الحارث العتيق أجمع ، فلما ولي عمر قال
لبلال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجزه
عن الناس ، لم يقطعك الا لتعمل ، قال : فأقطع عمر للناس
من العتيق (١٣٣) ، والقصد ألا تتعطل منفعة الأرض ، وألا تتضرر
الجماعة والمجتمع والدولة .

كما اشترط الفقهاء في الاقطاع أن لا يتعارض مع المصلحة
العامه ، وزاد الحنابلة فاشترطوا دوام المصلحة في الاقطاع
لدوامه ، فلو تبدلت المصلحة فسخ الاقطاع ، وعادت كما لو
كانت ، لأن الحكم يدور مع علته (١٣٤) ، وأما بقية شروط
الاقطاع فلا مجال لتفصيلها هنا .

الاقطاع المؤقت :

ويظهر من أنواع الاقطاع أن قسما واحدا من النوع الأول يكون دائما عند جمهور الفقهاء ، وهو اقطاع التملك الدائم من الامام ، وأما القسم الثاني مع بقية الأنواع فانها مؤقتة ، وهذا ما نص عليه فقهاء الشافعية ، بأن اقطاع العامر قسما اقطاع تملك واقطاع استغلال ، واقطاع التملك يكون مؤبدا ، أو مؤقتا بعمر المقطع ، وهو العمرى ، ويسمى معاشا ، ويجوز اقطاع المعاش في أراضي الفئ وأراضي الخراج ، وأراضي من مات من المسلمين ولا وارث له ، وهذا الاقطاع المؤقت يرد الى الامام أو الى بيت المال بعد موت المقطع ، كما يبقى اقطاع الاستغلال في يد المقطع ما لم ينزعها الامام (١٣٥).

كما اتفق الفقهاء على أن اقطاع الارفاق واقطاع الاستغلال ليس فيها تملك ، ويحق للامام أن يرجع فيهما عند انتهاء المدة المحددة ، أو في الوقت الذي يريد أن لم تحدد المدة ، لأن الاقطاع اجتهاد من الامام ، وله أن يرجع في اجتهاده السابق ، ويسترجع اقطاع الارفاق والاستغلال (١٣٦).

وصرح المالكية بأن ما اقتطعه الامام من أرض العنوة ، ان كان لشخص بعينه انحل عنه بموته ، واحتاج لاقطاع بعده لورثته أو لغيرهم ، وان أقطعه لشخص وذريته وعقبه استحققه الذرية بعده لأنشئ كالذكر الا لبيان تفضيل كالوقف (١٣٧).

ونخلص من ذلك أن معظم أراضي الإقطاع ، وبعض أنواع أراضي الأحياء ، تكون مؤقتة ، وأن ولي الأمر يحق له أن يستردها ، وأن ينزعها من يد صاحبها ، وأن يقطعها لآخر ، إن رأى مصلحة الأمة والدولة والمجتمع في ذلك ، كما يظهر أن الإقطاع لا يخول المقطع له البقاء في الأرض إلا إذا أحيائها واستغلها وانتفع بها ، فإن أهملها أو تركها ، فيحق لولي الأمر أن يستردها منه ليدفعها إلى آخر يقوم عليها بالأحياء ، لأن ملكية الرقبة لا تزال للأمة أو للدولة .

ويحق للإمام في هذه الحالات أن يقطع الأرض - مؤقتا - لشركة أو جمعية تقوم باصلاحها وحيائها ، وتلتزم بالشروط التي يحددها لها ولي الأمر في تأمين مصالح الأمة ، وتطبيق مقاصد الشريعة .

وفي هذا المجال يلتقي الفقه الإسلامي مع الفكر المعاصر في منح الدولة المصالحات الكافية في تنظيم الأرض ، والإشراف عليها ، وأن اعتبار الأرض الخالية والموات من أموال الدولة التي تتولى الترخيص للأفراد بحق التصرف بها ، ويشروط محددة ، لا يتنافى مع مقاصد الشريعة العامة ، وإن سير القانون في هذا الاتجاه لأحياء الموات حقق نتائج طيبة ، مع أن القانون لا يمنح المحيي الحق التصرف ، ومع ذلك " كان إقرار الاستيلاء سببا مكسبا لحق التصرف مجانا على الأرض الموات خير مشجع

للأفراد على اعمار هذه الأراضي وحيائها ، ولقد تم بفضل
 احياء أراضي موات شاسعة في مناطق ... ، الأمر الذي
 أدى الى اتساع رقعة الأراضي المزروعة ، وازدياد الدخل
 القومي تبعاً لذلك " (١٣٨) .

الخاتمة

بعد أن عرضنا أحكام احياء الموات ، ونبذة مختصرة عن الاقطاع لاهياء الأرض يتبين لنا الصورة المشرقة لأحد جوانب الفقه الاسلامي ، وأحد أبوابه ، الذي يعطى صورة مصغرة عن أهداف هذه الشريعة في تحقيق مصالح الناس بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم ، ويتلخص ذلك بما يلي :

(١) بيان أهمية الأرض ، وضرورة الاستفادة منها ، وحث الاسلام على احيائها ، وتوجيه الأفراد الى اصلاح الأرض الموات ، واستثمار خيراتها ، وجني ثمارها ، والعمل على اعمارها ، وبحث الحياة فيها ، وتحريك جوانبها ، لتجود بمكنوناتها ، وتمنح عطاءها ، وتعود بالخير العميم على أهلها .

(٢) وجوب تنظيم العلاقة بين الأفراد مع بعضهم ، ليتيم التعاون والتكاتف ، ويبعد الخلاف والنزاع ، ويحفظ لكل منهم حقه في الملك الأصلي ، والملك المكتسب بالاحياء ، كما يجب تنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة ، لتقوم بالتوجيه والاشراف والتنظيم ، وتحافظ على الحقوق العامة التي ترعاها الدولة لكافة الأمة ، علما أن أعمال الدولة وتمرفاتها مبنية على تحقيق المصالح ودرء المفاسد .

(٣) ان نظام احياء الموات نموذج فريد في اصلاح الأرض المهجورة ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وتخفيف رقعة التصحر ، وحل كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، كالبطالة وهجرة العلماء والعمال والعقول المفكرة الى الخارج ، كما يحقق نظام احياء الموات ازدهارا عمرانيا ، وتوسيعا للقرى والمدن ، فيقضى على أزمة السكن ، أو يحد من مآطرها ، ويرحب من اقامته المعامل والمصانع .

(٤) يوفر نظام احياء الموات ريعا زراعيا عظيما ، ونتاجا وفيرا ، ويسد الحاجات الأساسية للمجتمع والدولة والشعب ، كما يساعد على توفير الفائض للمنتوجات الزراعية التي تصدر الى الخارج ، وتؤمن دخلا جيدا من العملة الصعبة التي تستخدم لبناء الصناعة والقوة العسكرية وغيرها .

(٥) ان اختلاف الفقهاء رحمة بالأمة ، وان تراشنا الفقهي روضة غناء ، نتمتع بأريجها ، ونقطف من ثمارها ما يصلح لكل زمان ومكان ، ونختار منها القول المناسب الذي يحقق المصلحة ، كالأخذ بمذهب الامام أبي حنيفة باشتراط اذن الامام لتأمين العدالة ، وتحقيق النفع ، ومنع المنازعة وحسن الاستغلال والأخذ - مثلا - برأي البلخي والامامية في ابقاء رقبة الأرض للدولة وانتفاع الأفراد بالارتفاع فقط ، مع كونه مرجوحا في نظرنا .

التعليقات

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه (٣/٢) ومسلم (٢١٤/١٠) والترمذي (٦٣٦/٤) والداؤمي (٢٦٩/٢) ، والامام أحمد (١٤٧/٣ ، ١٩٢ ، ٤٢٠/٦ ، ٤٤٤) .

(٢) رواه الامام أحمد (٤١٥/٥) .

(٣) رواه مسلم عن جابر (٢١٣/١٠) .

(٤) النووي على صحيح مسلم (٢١٣/١٠) .

(٥) الكسب ، محمد بن الحسن الشيباني ، بشرح السرخسي ، ص ٦٤ .

(٦) أبو زهرة ص ٤٤ ، الوصابي ص ٨ .

(٧) رواه الامام أحمد (٤٣٨/٣) .

(٨) الشيباني ص (٣٥) .

(٩) رواه القضاعي عن جابر ، (الفتح الكبير ٩٨/٢) ، وانظر

الشيباني ص ٤٨ .

(١٠) الوصابي ص ٩ .

(١١) الفيومي ٨٠٢/٢ ، الفيروزبادي ١٥٨/١ ، انزيدي ١٠٤/٥ .

(١٢) الفيومي ٢٢٠/١ ، الفيروزبادي ٣٢١/٤ .

(١٣) قاضي زادة ١٣٥/٨ ، ابن عابدين ٤٣١/٦ ، الكاساني ٣٨٥١/٨ ،
الزحيلي ٥٤٩/٥ ، الميداني ٢١٨/٢ .

(١٤) الرصاع على ابن عرفة ص ٤٠٧ ، الدردير ٦٦/٤ ، عlish ١٢/٤ .

(١٥) البيضاوي ٦٣٥/٢ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦١/٢ ،
الرملي ٣٣٠/٥ ، الخطيب على الاقناع ١٨٠/٣ ، الماوردي
ص ١٧٧ .

(١٦) البهوتي ، كشف القناع ٢٠٤/٤ ، ضويان ٤٥٢/١ ، البهوتي ،
شرح المنتهى ٤٢٧/٢ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ، البهوتي ،
الروض ص ٢٣١ ، الشيخ ابن تيمية ٣٦٧/١ .

(١٧) رواه أحمد وأبوداود والترمذي وصححه والنسائي ، عن ثمان
من الصحابة (الشوكاني) ٣٤٠/٥ ، الزيلعي ٢٨٩/٤ .

(١٨) رواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن
(الشوكاني) ٣٤٠/٥ ، الزيلعي ٢٨٨/٤ ، الباجي ٢٦/٦ .

(١٩) رواه البخاري وأبوداود ومالك وأحمد ، وقال ابن
عبد البر : وهو مسند صحيح ، متلقى بالقبول عن فقهاء
المدينة وغيرهم . (الشوكاني) ٣٤٠/٥ ، ابن حجر ٦١/٣ ،
الزيلعي ٢٨٨/٤ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ، البهوتي ، شرح
المنتهى ٤٢٧/٢ .

(٢٠) رواه أبوداود (الشوكاني ٣٤٠/٥) .

(٢١) روى البخاري ذلك عن علي في خراب البصرة ، وأن عمر قال :
من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وأن عمر قضى به في خلافته
(البخاري ٣٢/٢) ، ورواه مالك في الموطأ (الباجي ٢٦/٦)
وانظر : الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦١/٢ ، ابن قدامة
٤١٦/٥ ، أبو يوسف ص ٦٥ ، أبو عبيد ص ٤٠٩ .

(٢٢) انظر : ابن عابدين ٤٣١/٦ ، أبو زهرة ص ٥٠ ، قاضي زادة
والبائري ١٣٥/٨ ، الصدر ص ٣٩٩ .

(٢٣) سوار ص ٥٩١ ، وانظر الهلالي ص ١٣ وما بعدها .

(٢٤) الشيرازي ٤٣٠/١ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦١/٢ ،
الرملي ٣٣١/٥ ، البجيرمي علي الخطيب ١٨٠/٣ ، النووي ،
الروضة ٢٧٨/٥ .

(٢٥) رواه أحمد والنسائي وابن حبان وصححه عن جابر مرفوعا ،
والعوافي جمع عافية ، وهم طلاب الرزق من انسان أو
بهيمة أو طير (انظر : ابن حجر ٦٢/٣) .

(٢٦) أبو زهرة ص ٤٥ .

(٢٧) انظر أقسام الأرض عند الفقهاء (الصدر ص ٤٠٠ ، ابن قدامة
٤١٦/٥ ، الماوردي ص ١٥٢ ، ١٧٢ ، أبو يعلى ص ٢٠٣ ،
الهلالي ص ٢٣) .

- (٢٨) البهوتي ، كشف القناع ٢٠٦/٤ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ .
- (٢٩) الخطيب ، مغني المحتاج ٢٦٢/٢ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ،
البهوتي ، كشف القناع ٢٠٦/٤ ، ابن تيمية ٣٦٧/١ ،
السمرقندي ٤٤٠/٣ ، الميداني ٢١٩/٢ ، البهوتي ، شرح
المنتهى ٤٢٨/٢ .
- (٣٠) الصاوي ٢٧٢/٢ ، الدسوقي ٦٦/٤ ، الصدر ص ٤٢٦ .
- (٣١) ابن عابدين ٤٣٢/٦ ، الميداني ٢١٩/٢ ، قاضي زادة
١٣٦/٨ .
- (٣٢) رواه سعيد بن منصور في سننه ، ويحيى بن آدم ص ٨٢ ،
وأبو يوسف ص ٦٥ ، ورواه البيهقي عن طاوس مرسلًا ، وعن
ابن عباس موقوفًا (الفتح الكبير ٢٢١/٢) .
- (٣٣) الماوردي ص ١٩٠ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ ،
المحلى والقلوبي ٨٨/٣ ، ابن قدامة ٤١٧/٥ ، ضويان
٤٥٢/٢ ، البهوتي ، الكشف ٢٠٧/٤ ، يحيى ص ١٠٥ .
- (٣٤) رواه البخاري ٦٠/١ ، ومسلم ١١٠/١٨ ، والامام أحمد ٩/٢ .
- (٣٥) الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ .
- (٣٦) الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٢/٢ ، الماوردي ص ١٩١ ، ابن
قدامة ٤١٧/٥ ، قاضي زادة ١٣٦/٨ .

(٣٧) البابر تي وقاضي زادة ١٣٦/٨ ، الميداني ٢١٩/٢ ، ابن قدامة ٤١٧/٥ ، الماوردي ص ١٩١ ، الصدر ص ٤٢٤ .

(٣٨) الصدر ص ٤٢٥ .

(٢/٣٨) لقد صدر في الدولة العثمانية تشريع يسمح للدولة أن تباع - على سبيل الاستثناء - جانباً من الأراضي الأميرية الى الأفراد عند وجود مسوغ شرعي يبيح لها هذا البيع ، كأن تكون خزينة الدولة تفتقر الى النقود ، أو أن يكون ريع الأرض لا يفي بنفقاتها ، (سوار ص ٤٣ ، الهلالي ص ٢٥) ، وجاء القرار رقم ٣٣٣٩ في سورية والأنظمة اللاحقة واعتبرت دخول العقارات الأميرية في المناطق المبنية وحدود المدينة الادارية يحوله الى ملك الأفراد (سوار ٤٥) ، كما قرر الفقهاء حق الامام في اقطاع الأراضي تمليكاً لأشخاص ، أو ارتفاعاً وانتفاعاً لآخرين ، كما سيأتي ، كما يحق للامام أن يقلع الأرض الموات لمن يحييها ثم يملكها ، والدول الآن تنظم الأراضي الخالية للبناء والعمران وتملكه للأفراد بعوض حقيقي ، أو بعوض رمزي ، أو مجاناً ، كما تمنح الأرض - ملكاً أو ارتفاعاً - لأحيائها بالزراعة واقامة المشاريع الزراعية أو الصناعية عليها .

(٣٩) سوار ص ٥٩ ، ٥٩٠ الهلالي ص ٤٠/٢٧ .

ونصت المادة ٨٧٤ من القانون المدني المصري أن "الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة" ، كما نصت المادة ٨٨ منه على أن "الأموال العامة تفقد صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة" .

(٤٠) قاضي زادة ١٣٩/٨ ، ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، الميداني ٢١٨/٢ ،
 • منلاخسرو ٣٠٦/١

(٤١) الصاوي ٢٧٣/٢ ، الدردير والدسوقي ٦٩/٤ ، الباجي ٣٠/٦ ،
 • ابن جزى ، ص ٣٦٧ ، عlish ١٩/٤

(٤٢) موسوعة الفقه الاسلامي ٣٤/٤

(٤٣) الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٥/٢ ، الرملي ٣٣٩/٥ ، النووي ،
 الروضة ٢٨٩/٥ ، الشيرازي ٤٣١/١ ، قليوبي وعميرة
 ٩٠/٣ ، البجيرمي علي الخطيب ١٨٤/٣ ، البيضاوي ٦٣٧/٢ ،
 • الماوردي ص ١٧٧

(٤٤) رواه الامام أحمد وأبو داود عن جابر وسمرة بن جندب ،
 • ورواه الطبراني وعبد بن حميد والبيهقي (ابن حجر ٦٢/٣)

(٤٥) البهوتي ، كشف القناع ٢١٢/٤ ، ابن قدامة ٤٣٦/٥ ،
 البهوتي ، شرح المنتهى ٤٣٢/٢ ، ابن تيمية ٣٦٧/١ ،
 البهوتي ، الروض ص ٢٣٢ ، ضويان ٤٥٤/١ ، أبو يعلى ص ٢٠٩

(٤٦) الرصاع ص ٤٠٩

(٤٧) قاضي زاده ١٣٨/٨ ، ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، الكاساني
 ٣٨٥٣/٨ ، الميداني ٢٢٠/٢ ، منلاخسرو ٣٠٦/١ ، الدسوقي
 ٧٠/٤ ، الصاوي ٢٧٤/٢ ، الباجي ٣٠/٦ ، النووي ، الروضة
 ٢٨٦/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٦/٢ ، الرملي ٣٤٠/٥ ،

المحلي وقلبيوبي وعميرة ٩١/٣ ، البهوتي ، الكشاف ٢١٤/٤ ،
ابن قدامة ٤٢٠/٥ ، الشيرازي ٤٣٢/١ ، ابن تيمية ٣٦٨/١ ،
السمرقند ٤٤٢/٣ ، البهوتي ، شرح المنتهى ٤٣٤/٢ ،
البيضاوي ٦٣٦/٢ .

(٤٨) قاضي زاده ١٣٩/٨ ، ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، الخطيب ، مغني
المحتاج ٣٦٧/٢ ، الكاساني ٣٨٥٣/٨ ، متلاخسرو ٣٠٦/١ ،
النووي ، الروضة ٢٨٨/٥ ، البيضاوي ٦٣٦/٢ ، المصدر ص ٦٥٧ .

(٤٩) ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، البابرتي ١٣٨/٨ ، البهوتي ، الكشاف
٢١٤/٤ .

(٥٠) رواه أبو داود (الشوكاني ٣٤٠/٥) .

(٥١) الصاوي ٢٧٤/٢ ، الدسوقي ٧٠/٤ ، الباجي ٣٠/٦ .

(٥٢) سوار ص ٥٩٤ ، ونصت المادة ٨٧٤ من القانون المدني
المصري "أنه اذا زرع مصري أرضا غير مزروعة أو غرسها أو
بنى عليها تملك في الحال الجزء المزروع أو المفروس أو
المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة" .

(٥٣) الكاساني ٣٨٥٣/٨ ، قاضي زاده ١٣٨/٨ ، متلاخسرو ٣٠٦/٢ ،
الدسوقي ٦٩/٤ ، الصاوي ٢٧٤/٢ ، الباجي ٢٩/٦ ، ابن
قدامة ، البهوتي ، شرح المنتهى ٤٢٩/٢ ، البهوتي ،
الكشاف ٢٠٧/٤ ، الميداني ٢٢٠/٢ .

(٥٤) رواه البخاري ١٣٣/٢ ومسلم ٩٣/١١ ، وأحمد ٢٧٥/٦ عن ابن عباس ، ورواه الامام مالك مرسلًا (الباجي ١٩٥/٧) .

(٥٥) الباجي ٢٩/٦ ، عlish ١٨/٤ ، الدسوقي ٦٩/٤ ، الصاوي ٢٧٤/٢ .

(٥٦) الحصكفي ٤٣٢/٦ ، قاضي زاده ١٣٨/٨ ، الميداني ٢٢٠/٢ .

(٥٧) رواه الشافعي مرسلًا ، ورواه البيهقي (ابن حجر ٦٢/٣) .

(٥٨) الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٢/٢ ، الشيرازي ٤٣١/١ ، النووي ، الروضة ٢٧٨/٥ ، البيضاوي ٦٣٥/٢ ، قليوبي ٨٨/٣ ، ابن قدامة ٤١٨/٥ ، ابن تيمية ٣٦٧/١ ، البجيرمي ١٨٠/٣ ، عlish ١٩/٤ .

(٥٩) الحصكفي ٤٣٢/٦ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٤٦٢/٢ ، النووي ، الروضة ٢٧٩/٥ ، البجيرمي ١٨١/٣ ، الميداني ٢٢٠/٢ ، قليوبي ٨٨/٣ .

(٦٠) البجيرمي ١٨٠/٣ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦١/٢ ، القليوبي ٨٨/٣ .

(٦١) الموسوعة الفقهية ٢٤٧/٢ .

(٦٢) ابن قدامة ٤٣٧/٥ ، الصاوي ٢٧٤/٢ ، الدسوقي ٧/٤ ، الباجي ٣٠/٦ .

(٦٣) البجيرمي ١٨٤/٣ ، الخليل ، مغني المحتاج ٣٦٥/٢ ،
القليوبي ٩٠/٣ ، النووي ، الروضة ٢٩١/٥ .

(٦٤) النووي ، الروضة ٢٩١/٥ ، وانظر : البجيرمي علي
الخطيب ١٦٠/٣ .

(٦٥) الموسوعة الفقهية ٢٤٩/٢ .

(٦٦) قاضي زاده ١٣٦/٨ ، ابن عابدين ٤٣٢/٦ ، الكاساني ٣٨٥١/٦ ،
السمرقندي ٤٤١/٣ ، الدسوقي ٦٦/٤ ، الباجي ٢٧/٦ ،
الصاوي ٢٧١/٢ ، البيضاوي ٦٣٥/٢ ، النووي ، الروضة
٥٧٩/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٢/١ ، الخطيب على
الاقناع ١٨١/٣ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ، البهوتي ، الكشف
٢٠٦/٤ ، البهوتي ، شرح المنتهى ٤٢٧/٢ ، سوار ٣٤ .

(٦٧) ابن قدامة ٤١٦/٥ .

(٦٨) ابن قدامة ٤١٨/٥ .

(٦٩) وقال بعض الفقهاء : وموات الحرم في مكة كذلك ، لايجوز
احياؤه لتعلق حق المسلمين به ، انظر (البجيرمي على
الخطيب ١٨١/٣ ، قليوبي وعميرة ٩٠/٣ ، البيضاوي ٦٣٦/٢ ،
النووي ، الروضة ٢٨٦/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٥/٢ ،
البيهوتي ، الكشف ٢٠٧/٤ ، البهوتي ، شرح المنتهى
٤٢٩/٢) .

(٧٠) قليوبي وعميرة ٨٩/٣ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ ،
النووي ، الروضة ٢٨١/٥ ، الشيرازي ٤٣٠/١ .

(٧١) منلاخسرو ٣٠٦/١ ، قاضي زاده ١٣٦/٨ ، ١٣٩ ، ابن عابدين
٤٣٢/٦ ، الكاساني ٣٨٥١/٦ ، السمرقندي ٤٤١/٣ ، الدسوقي
٦٧/٤ ، الباجي ٢٧/٦ ، الصاوي ٢٧٢/٢ ، عليش ١٣/٤ ،
الميداني ٢٢٠/٢ ، مجلة الأحكام العدلية ، المادة ١٢٧٠ ،
البيضاوي ٦٣٥/٢ ، الشيرازي ٤٣٠/١ ، النووي ، الروضة
٢٨٢/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ ، المحلي وقليوبي
٨٩/٣ ، الخطيب على الاقناع ١٨١/٣ ، ابن قدامة ٤١٨/٥ ،
٤١٩ ، ٤٢٦ ، البهوتي ، الكشاف ٢٠٨/٤ ، البهوتي ، شرح
المنتهى ٤٢٩/٢ .

(٧٢) المراجع السابقة .

(٧٣) البيضاوي ٦٣٥/٢ ، النووي ، الروضة ٢٨٠/٥ ، الخطيب ،
مغني المحتاج ٣٦٢/٢ ، قليوبي وعميرة ٨٨/٣ .

(٧٤) الدسوقي ٦٦/٤ ، ابن قدامة ٤١٧/٥ ، الصدر ص ٤٠١ .

(٧٥) ابن قدامة ٤١٩/٤ ، البهوتي ، الكشاف ٢٠٧/٤ ، ٢٠٨ ،
البهوتي ، شرح المنتهى ٤٢٩/٢ ، الدسوقي ٦٦/٤ .

(٧٦) سوار ص ٥١ هامش ، ٥٦ ، واشترطت المادة ٨٧٤ من القانون
المدني المصري في أملاك الدولة التي يجوز الاستيلاء عليها
"أن تكون لا مالك لها" كما حددت المادة ٨٧ الأموال العامة

بالعقارات والمنقولات التي للدولة ... والتي تكون مخصصة
لمنفعة عامة .

(٧٧) سوار ص ٥٢ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ٢٣٤ .

(٧٨) حمادى ص ٦ ، ٣١ ، الصدة ص ٥٩ ، سوار ص ٢٣٤ ومابعدھا ،
٢٤٠ ومابعدھا ، الهلالي ص ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ .

(٧٩) حمادى ص ١٥ ، ١٨ ، الهلالي ص ٣٥١ .

(٨٠) منلاخسرو ٣٠٦/١ ، قاضي زاده ١٣٦/٨ ، ابن عابدين ٤٣٢/٦ ،
الكاساني ٣٨٥٢/٨ ، السمرقندي ٤٤١/٣ .

(٨١) رواه الطبراني عن معاذ ، وفيه ضعف (الزيلعي ٢٩٠/٤) .

(٨٢) السلب هو ما يحمله القتل الكافر في الحرب من سلاح وآلات
وشباب ونقود وخيل وغيرها ، والحديث رواه الجماعة الا
النسائي عن أبي قتادة (الزيلعي ٤٢٨/٣) .

(٨٣) الحصكفي ٤٣٢/٦ .

(٨٤) ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، الميداني ٢٢٠/٢ .

(٨٥) أبويوسف ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٨٦) النووي ، الروضة ٢٧٨/٥ ، الشيرازي ٤٣٠/١ ، الخطيب ،

مفني المحتاج ٣٦١/٢ ، ابن عابدين ٤٣٢/٦ ، الكاساني
 ٣٨٥٢/٨ ، السمرقندي ٤٤١/٣ ، قاضي زادة ١٣٦/٨ ،
 البهوتي ، شرح المنتهى ٤٢٩/٢ ، ابن تيمية ٣٦٧/١ ،
 ضويان ٤٥٢/١ ، ابن قدامة ٤٤١/٥ ، الصدر ص ٤٢٠ .

(٨٧) رواه الترمذي وصححه والنسائي وابن حبان وأحمد عن جابر
 (الشوكاني ٣٤٠/٥) .

(٨٨) رواه أبوداود والضياء عن أم جندب (الفتح الكبير ١٩٧/٣)

(٨٩) رواه البخاري وأحمد عن عائشة (الشوكاني ٣٤٠/٥ ،
 البخاري ٣٢/٢) .

(٩٠) الخطيب ، مفني المحتاج ٣٦١/٢ .

(٩١) الدسوقي ٦٩/٤ ، الباجي ٢٧/٦ ، ٢٩ ، الصاوي ٢٧٤/٢ ،
 عlish ١١٧/٤ .

(٩٢) الدسوقي ٦٩/٤ ، الباجي ٢٨/٦ .

(٩٣) سوار ص ٥٩٣ .

(٩٤) قاضي زادة ١٣٨/٨ ، ابن عابدين ٤٣٣/٦ ، منلاخسرو ٣٠٦/١ ،
 الميداني ٢٢٠/٢ .

(٩٥) رواه أبو يوسف ، وأبو عبيد ، وحמיד بن زنجويه ، ويحيى

ابن آدم (الزيلعي ٢٩٠/٤ ، أبو يوسف ص ٩٥ ، يحيى بن آدم ص ٨٦ ، أبو عبيد ص ٤٠٨ ، ابن قدامة ٤٢٠/٥) .

(٩٦) الشيرازي ٤٣٢/١ ، النووي ، الروضة ٢٨٧/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٧/٢ ، الرملي ٣٤١/٥ ، البهوتي ، الكشف ٢١٤/٤ ، ابن قدامة ٤٢٠/٥ ، البهوتي ، شرح المنتهى ٤٣٦/٢ ، المحلى ٩١/٣ .

(٩٧) البابر تي ١٣٧/٨ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ، الكاساني ٣٨٥٢/٨ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦١/٢ ، الدسوقي ٦٦/٤ ، ٧٥ ، البهوتي ، الكشف ٢٠٦/٤ ، الشيرازي ٤٣١/١ ، أبو يعلى ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، منلاخرو ٣٠٦/١ ، ابن عابدين ٤٣١/٦ ، ٤٣٢ ، السمرقندي ٤٤١/٣ ، المحلى وقلبيوبي وعميرة ٨٧/٣ .

(٩٨) البابر تي ١٣٧/٨ ، الصدر ص ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ، ٤٣١ .

(٩٩) سوار ص ٥٦ .

(١٠٠) الحصكفي ٤٣٣/٦ ، قاضي زادة ١٣٧/٨ .

(١٠١) البابر تي ١٣٨/٨ .

(١٠٢) القرافي ١٨/٤ ، البهوتي ، الكشف ٢٠٦/٤ ، يحيى ص ٦٦ ، الشيرازي ٤٣٠/١ ، ابن قدامة ٤١٦/٥ ، عيش ١٣/٤ ، الباجي ٣٠/٦ .

(١٠٣) الدسوقي ٦٦/٤ ، القرافي ١٨/٤ ، عليش ١٢/٤ ، ١٣ ،
الباجي ٣٠/٦ ، الصاوي ٢٧٢/٢ ، الصدر ص ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ .

(١٠٤) ويقول الشيخ أبو زهرة : "ولي الأمر له أن يلزمه
بالأحياء ، لأن ترك الأحياء ضرر لاحق بالكافة ، ودفع
الضرر واجب" ، (أبو زهرة ٤٨ ، ٤٥) .

(١٠٥) أبو جيب ص ١١٤ ، الصدر ٤٠٢ ، أبو زهرة ص ٤٨ ،
أبو يوسف ص ٦٩ .

(١٠٦) الكاساني ٣٨٥٤/٨ ، وانظر البهوتي ، الكشف ٢٠٧/٤ ،
الدسوقي ٧٥/٤ ، أبو يوسف ٦٩ ، أبو زهرة ص ٥٠ .

(١٠٧) الموسوعة الفقهية ٢٥٠/٢ ، الصدر ص ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٣٥ ،
٤٣١ .

(١٠٨) أبو يوسف ص ٦٥ ، الكاساني ٣٨٥٤/٨ ، وقارن ما جاء في
الموسوعة الفقهية ٢٥٠/٢ من نسبة هذا القول للحنفية
عامة .

(١٠٩) الماوردي ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، أبو يعلى ص ٢١١ ، البهوتي ،
الكشف ٢٠٧/٤ ، المرغيناني وقاضي زادة ١٧٧/٨ ،
الميداني ٢٢٠/٢ ، الكاساني ٣٨٥٤/٨ ، ابن عابدين
٤٣٢/٦ ، وقارن الموسوعة الفقهية ٢٥٠/٢ .

(١١٠) الكاساني ٣٨٥٣/٨ ، منلاخسرو ٣٠٧/١ ، ابن عابدين ٤٣٤/٦ ،

٤٣٥ ومابعدھا ، الماوردي ص ١٧٩ ، قاضي زاده ١٣٩/٨
ومابعدھا ، الميداني ٢٢١/٢ ، عليش ١٣/٤ ، النووي ،
الروضة ٢٨٢/٥ ، السمرقندي ٤٤٣/٣ ، الرملي ٣٣٦/٥ ،
الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ ومابعدھا ، قليوبي ٨٩/٣ ،
الخطيب على الاقناع ١٨٣/٣ ، البيضاوي ٦٣٥/٢ .

(١١١) ابن قدامة ٤١٩/٥ ، أبويعلی ص ٢١٢ ، البهوتي ، الروض
٢٣٢/٢ ، البهوتي ، الكشف ٢١٣/٤ ، ٢١٤ .

(١١٢) رواه ابن ماجه عن عبد الله بن مفضل ، ورواه أحمد عن
أبي هريرة (انظر : ابن ماجه ٨٣١/٢ ، أحمد ٤٩٤/٢ ،
الزيلعي ٢٩١/٤) وروی ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "حريم
البئر مد رشائها" (ابن ماجه ٨٣١/٢) .

(١١٣) الصاوي ٢٧٢/٢ .

(١١٤) الشيرازي ٤٣١/١ .

(١١٥) الزحيلي ٥٧٩/٥ .

(١١٦) الشيرازي ٤٣١/١ ، ابن قدامة ٤٢٣/٥ ، الماوردي ص ١٩٨ ،
البهوتي ، الكشف ٢١٠/٤ ، البجيرمي والخطيب على
الاقناع ١٨٥/٣ ، الزحيلي ٥٧٩/٥ .

(١١٧) الفيومي ٦٩٨/٢ ، الفيروزبادي ١٧/٣ ، مادة قطع ،
المطرزي ص ٣٨٧ .

(١١٨) الرصاع ص ٤٠٩ ، الدسوقي والدردير ٦٨/٤ .

(١١٩) الشيرازي ٤٣٣/١ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٧/٢ ،
ابن قدامة ٤٢٧/٥ ، ابن السبكي ٤٥/٦ هامش ، البعلي
ص ٢٨١ ، أبو جيب ص ٣٠٦ .

(١٢٠) الماوردي ص ١٩٠ .

(١٢١) النووي ، الروضة ٢٨٨/٥ ، الخطيب ، مغني المحتاج
٣٦٧/٢ ، ابن قدامة ٤٢١/٥ ، ٤٢٧ .

(١٢٢) سوار ص ٥٩٢ ، ٥٩٤ .

(١٢٣) رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وصححه والبيهقي ،
وابن حبان والطبراني (انظر : الشوكاني ٣٥١/٥ ،
ابن حجر ٦٤/٣ ، البيهقي ١٤٤/٦ ، ١٤٨) .

(١٢٤) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارمي (انظر :
الشوكاني ٣٥٠/٥ ، ابن حجر ٦٤/٣ ، الترمذي ٦٣٥/٤ ،
الدارمي ٢٦٨/٢) .

(١٢٥) رواه البخاري ومسلم (الشوكاني ٣٥٠/٥ ، ابن حجر ٦٤/٣) .

(١٢٦) رواه البخاري وأحمد (انظر : الشوكاني ٣٥١/٥) .

(١٢٧) الترمذي ٦٣٥/٤ ، وانظر : أبو عبيد ص ٣٨٦ وما بعدها .

(١٢٨) الماوردي ص ١٩١ ، البيضاوي ٦٣٦/٢ ، الرملي ٣٤١/٥ ،
ابن قدامة ٤٢٠/٥ ، ٤٢٧ ، ابن تيمية ٣٦٨/١ ، البهوتي ،
الروض ٢٣٢/١ ، البهوتي ، الكشاف ٢١٦/٤ ، الشيرازي
٤٣٣/١ ، الخطيب ، مغني المحتاج ٣٦٧/٢ ، المحلي ٩٢/٣ ،
الخطيب على الاقناع ١٨٥/٣ ، الباجي ٢٩/٦ ، ٣٠ ،
الدردير والدسوقي ٦٨/٤ ، عlish ١٥/٤ ، الصاوي ٢٧٢/٢ .

(١٢٩) اذا كان الاقطاع مطلقا من الامام ، أو مشكوكا فيه ،
فانه يحمل على اقطاع الارفاق ، لأنه المحقق المتيقن ،
(انظر : الموسوعة الفقهية ٢٤٥/٢ ، الزحيلي ٥٧٧/٥) .

(١٣٠) البهوتي ، الكشاف ٢١٤/٤ ، ٢١٧ ، الصاوي ٢٧٣/٢ ،
البهوتي ، الروض ٢٣٢/٢ ، الماوردي ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،
أبو زهرة ٣٣ .

(١٣١) الماوردي ص ١٩٤ ، وانظر : الصاوي ٢٧٣/٢ ، البهوتي ،
الكشاف ٢١٤/٤ ، ٢١٧ .

(١٣٢) الكاساني ٣٨٥٢/٨ ، الشيرازي ٤٣٣/١ ، الخطيب ، مغني
المحتاج ٣٦٨/٢ ، المحلي ٩٢/٣ ، البيضاوي ٦٣٦/٢ ،
النوي ، الروضة ٢٨٩/٥ ، الرملي ٣٤١/٥ ، ابن قدامة
٤٢٨/٥ ، البهوتي الكشاف ٢١٧/٤ .

(١٣٣) رواه البيهقي ١٤٨/٦ ، ويحيى بن آدم ص ٨٩ ، وأبو عبيد
ص ٤٠٨ .

(١٣٤) ويلاحظ أن المقصود بالاقطاع في الفقه الاسلامي هو اصلاح الأرض لتحقيق المصالح الخاصة والعامة ، خلافا لمفهوم الاقطاع الذي سار في أوربا في العصور المثلثة ، ويهدف عندهم الى ملكية الأرض الواسعة بما عليها ، ومن عليها ، والحاكم يقطعها لمن يشاء ، وحسب هواه ، دون مراعاة المصلحة العامة . (انظر : اليحيى ص ١٣٧ ، البهوتي ، الكشف ٢١٧/٤) .

(١٣٥) الخنيب ، مغني المحتاج ٣٦٨/٢ ، المصدر ص ٤٠٩ .

(١٣٦) البهوتي ، الكشف ٢١٧/٤ ، الماوردي ص ١٩٥ ، أبو يعلى ص ٢٣٢ ، البهوتي ، الروض ٢٣٢/٢ ، المصدر ص ٤٠١ ، ٤٠٩ .

(١٣٧) الدردير والدسوقي ٦٨/٤ ، عليش ١٦/٤ ، الصاوي ٢٧٣/٢ .

(١٣٨) سوار ص ٥٩٧ .

مراجع البحث

- ١ - أحمد بن حنبل ، مسند الامام أحمد بن حنبل ، ط ٢ ،
المكتب الاسلامي ، بيروت (١٣٩٨ - ١٩٧٨) .
- ٢ - البابرتي ، محمد بن محمود ، العناية على الهداية ،
على هامش فتح القدير .
- ٣ - الباجي ، سليمان بن خلف ، المنتقى شرح الموطأ ،
دار الكتاب العربي ، بيروت عن ط (سنة ١٣٣٢)
- ٤ - البجيرمي ، سليمان ، حاشية البجيرمي على الاقناع ،
م التقدم العلمية ، مصر ، بدون تاريخ .
- ٥ - البخاري ، محمد بن اسماعيل ، صحيح البخاري ، ط ١٠ ،
م العثمانية ، مصر (١٣٥٥ هـ ١٩٣٢ م) .
- ٦ - البعلي ، محمد ، المطلع على أبواب المقنع ، ط ١ ،
المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٥ - ١٩٦٥ م .
- ٧ - البهوتي ، منصور بن ادريس ، الروض المربع ،
م السلفية - القاهرة - ط ٧ سنة ١٣٩٢ .
- ٨ - البهوتي ، منصور بن ادريس ، شرح منتهى الارادات ،
على هامش كشف القناع ، م العامرة بمصر ١٣١٩ .
- ٩ - البهوتي ، منصور بن ادريس ، كشف القناع ، م الحكومة
بمكة ١٣٩٤ .
- ١٠ - البيضاوي ، عبدالله بن عمر ، الغاية القصوى ، دار
النصر للطباعة ، مصر ، ١٩٨٢ .
- ١١ - الترمذي ، محمد بن عيسى ، جامع الترمذي مع تحفة

- الأحوزي ، ط ٢ ، م المدني بمصر ١٣٨٢ - ١٩٦٢ .
- ١٢- ابن تيمية ، مجد الدين عبدالسلام ، المحرر في الفقه ،
م السنة المحمدية ١٣٦٩ - ١٩٥٠ .
- ١٣- ابن جزى ، محمد ، قوانين الأحكام الشرعية ، دارالعلم
للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- ١٤- أبو جيب ، سعدي ، القاهوس الفقهي ، دار الفكر
بدمشق ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- ١٥- ابن حجر ، أحمد بن علي المسقلاني ، التلخيص الحبير ،
شركة الطباعة الفنية ، القاهرة ١٣٨٦ - ١٩٦٦ .
- ١٦- الحمكفي ، محمد علاء الدين ، الدر المختار مع حاشية
ابن عابدين ، ط ٢ ، مصطفى البابي الحلبي ،
القاهرة .
- ١٧- حمادى ، سعدون ، نحو اصلاح زراعي اشتراكي ، دار
الطليعة - ط ١ ، بيروت ١٩٦٤ .
- ١٨- الخطيب ، محمد الشرييني ، معنى المحتاج ، م مصطفى
البابي الحلبي بمصر ، ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
- ١٩- الخطيب ، محمد الشرييني ، شرح الاقناع ، على هامش
حاشية الجيرمي .
- ٢٠- الدارمي ، عبدالله بن عبدالرحمن ، سنن الدارمي ،
نشر احياء السنة النبوية .
- ٢١- الدردير ، أحمد ، الشرح الكبير ، على هامش حاشية
الدسوقي .

- ٢٢- الدسوقي ، محمد ، حاشية الدسوقي ، م عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٢٣- الرصاع ، محمد الأنصاري ، شرح حدود ابن عرفة ، ط ١ ، المطبعة التونسية ، تونس ١٣٥٠ .
- ٢٤- الرملي ، محمد بن أحمد ، نهاية المحتاج ، م مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٦ - ١٩٦٧
- ٢٥- الزحيلي ، وهبة ، الفقه الاسلامي وأدلته ، دار الفكر دمشق ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- ٢٦- أبوزهرة ، محمد ، في المجتمع الاسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٢٧- الزيلعي ، عبدالله بن يوسف ، نصب الراية ، ط ١ ، دار المأمون ، القاهرة ١٣٥٧ - ١٩٣٨ .
- ٢٨- السمرقندي ، علاء الدين ، تحفة الفقهاء ، دار الفكر ، دمشق ١٩٦٤ .
- ٢٩- سوار ، محمد وحيد الدين ، الحقوق العينية الأصلية ، م الداودي ، دمشق ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- ٣٠- الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار ، م مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣١- الشيباني ، محمد بن الحسن ، الكسب ، بشرح أبي بكر محمد بن سهل السرخسي ، ت سهيل زكار ، ط ١ ، دمشق ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .
- ٣٢- الشيرازي ، ابراهيم بن علي ، المذهب ، م مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٩ - ١٩٥٩ .

- ٣٣- الماوي ، أحمد ، بلغة السالك ، المكتبة التجارية ،
القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣٤- الصدة ، عبدالمنعم فرج الصدة ، حق الملكية ، ط ٢ ،
القاهرة ١٩٦٤ .
- ٣٥- الصدر ، محمد الباقر ، اقتصادنا ، ط ٢ ، دار الفكر
بيروت ، ١٣٨٧ - ١٩٦٨ .
- ٣٦- ضويان ، ابراهيم ، منار السبيل ، المكتب الاسلامي
بدمشق ١٣٧٨ .
- ٣٧- ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ط ٢ ،
مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٦ - ١٩٦٦ .
- ٣٨- أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، الأموال ، مكتبة الكليات
الأزهرية ط ١ ، ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- ٣٩- العدوي ، علي المعيدي ، حاشية العدوي على شرح أبي
الحسن ، م عيسى الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٤٠- الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع المصغر
للسيوطي ، يوسف النبهاني ، دار الكتب العربية ،
بدون تاريخ .
- ٤١- الفيروز بادي ، مجد الدين ، القاموس المحيط ، المكتبة
التجارية بمصر ، ١٣٣٢ - ١٩١٣ .
- ٤٢- الفيومي ، أحمد بن محمد ، المصباح المنير ، ط ٦ ،
المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٦ .
- ٤٣- قاضي زاده ، أحمد بن قودر ، تكملة فتح القدير ،

- المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٦ •
- ٤٤- ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، المفني ، ط مكتبة
القاهرة بمصر ١٣٨٩ - ١٩٦٩ •
- ٤٥- قليوبي ، أحمد بن أحمد ، حاشيتا قليوبي وعميرة ط ٣ ،
م مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٥-١٩٥٦ •
- ٤٦- الماوردي ، على بن محمد ، الأحكام السلطانية ، ط ٢ ،
م مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ - ١٩٦٦ •
- ٤٧- المحلي ، جلال الدين محمد ، شرح المنهاج ، على هامش
حاشيتي قليوبي وعميرة •
- ٤٨- مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم بشرح النووي ، المطبعة
المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ •
- ٤٩- المطرزي ، ناصر بن عبدالسيد ، المغرب في ترتيب
المعرب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون تاريخ •
- ٥٠- منلاخرو ، درر الحكام ، المطبعة العامرة الشرفية ،
مصر ١٣٠٤ •
- ٥١- موسوعة الفقه الاسلامي ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ،
القاهرة ١٣٨٩ •
- ٥٢- الموسوعة الفقهية ، الجزء الثاني ، وزارة الاوقاف -
الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ •
- ٥٣- الميداني ، عبدالغني ، اللباب في شرح الكتاب ،
ط ٤ ، م محمد علي صبيح ، مصر ١٣٨١ - ١٩٦١ •
- ٥٤- النووي ، يحيى بن شرف ، روضة الطالبين ، المكتب
الاسلامي بدمشق ، بدون تاريخ •

- ٥٥- النووي ، يحيى بن شرف ، شرح النووي على صحيح مسلم ،
م المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٥٦- الهلالي ، عبدالرزاق ، قمة الأرض والفلاح الزراعي ،
ط ١ ، دار الكشاف ١٩٦٧ .
- ٥٧- الوصابي ، محمد بن عبدالرحمن ، البركة في فضل السعي
والحركة ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨-١٩٧٨ م .
- ٥٨- اليحيى ، عبدالله ، ملك الأرض بالاحياء والانتطاع ،
رسالة ماجستير ، المكتاب ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- ٥٩- يحيى بن آدم ، الخراج ط ٢ ، المطبعة السلفية ،
القاهرة ١٣٨٤ .
- ٦٠- أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء ، الأحكام السلطانية ،
ط ٢ ، مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٨٦ - ١٩٦٦ .
- ٦١- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم ، الخراج ، المطبعة
السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٢ .

إحياء الأرض الموات - للدكتور/ محمد الزحيلي

الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة دمشق

(مستخلص)

يقدم البحث عرضاً شاملاً وموجزاً لأهم أحكام إحياء الأرض في الفقه الإسلامي ، ليستفيد منه الاقتصاديون باعتباره يتعلق بأحد عناصر الإنتاج وهو الأرض وما فيها من موارد طبيعية .

وقد حث الإسلام على إحياء الأرض الموات بالزراعة والغرس والبناء ، وينطوي هذا الإحياء على استغلال الموارد وتوزيع الثروات والدخول وتنمية الناتج وسد الحاجات العامة والخاصة . وقد نص الشرع الإسلامي على من أحيى أرضاً ميتة (غير مملوكة لأحد) فهي له ، واختلف الفقهاء في ملك هذه الأرض هل يملكها المحيي (هي وحريمها) بالإحياء فقط ، أم بإذن الإمام ؟ رجح الباحث قول الحنفية بإذن الإمام .

ويكون الإحياء إما بمبادرة من المحيي ، أو بإقطاع من الإمام . فالغرض من الإقطاع هو الإحياء ، والمُقْطَع قد يملك الأرض ملك رقبية أو ملك انتفاع بحسب نوع الإقطاع ، فإذا ملك رقبته صارت ملكية خاصة ، وإذا ملك منفعتها فقط بقيت ملكية عامة للمجتمع .

على أن تَحْجِيرَ الأرض ، من أجل إحيائها ، إذا لم يُفْنِ إلى الإحياء خلال مدة محددة ، ثلاث سنوات مثلاً ، فقد يعرض المتحجر إلى استرداد الأرض منه ، وإقطاعها لمن يقدر على إحيائها ، ومن ثم دفع العُشْر أو الخراج عليها إلى الدولة .

REVIVING WASTE-LAND (IHYA' AL-MAWAT)

by

Dr. Muhammad Zuḥaili
Professor, Shariah College
Damascus University

SUMMARY

This paper presents a comprehensive but brief survey of the main rules relating to revival of the waste-lands in Islamic jurisprudence. It is hoped that this survey should prove useful to economists as it relates to an important factor of production, namely land and its natural resources.

Islam encourages revival of waste-lands by cultivation, planting or building on that land. Such revival improves utilization of resources, growth in income and improvement of its distribution, as well as the provision for satisfaction of public and private needs.

Islamic shariah states that whoever revives unowned waste-land becomes its rightful owner. Muslim jurists differ about that acquired ownership: is it gained by the mere

act of revival, or by the permission of imam (head of state)? The paper confirms the second view, which is that of the Hanafi school.

Revival may take place either at the initiative of the revivor, or after imam grants a land (fiefs) to the would-be revivor. Land grants by imam may make the land privately owned outright, or may entail granting only the usufruct of the land, whose ownership remains public.

It is noted that encirclement of waste-land (considered in fiqh a prelude to its revival) if not followed by actual revival within a period of time, say three years, may make the land retrievable from the would-be revivor, to be granted to someone else who is able to revive it and pay to the state 'ushr (tithe) or kharaj (land duty) on that land.